



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الخامسة

الجلسات التأسيسية

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأربعاء 24 يوليو 2002

فهرس

- مواصلة مناقشة برنامج الحكومة.

محضر الجلسة العلنية الرابعة عشرة المنعقدة

يوم الأربعاء 24 يوليو 2002 (ليلا)

- **الرئاسة:** السيد كريم يونس، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

- **تمثيل الحكومة:** السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة بحضور طاقمه الحكومي.

افتتحت الجلسة في الساعة التاسعة

والدقيقة العاشرة ليلا

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم.

الجلسة مفتوحة.

نستأنف أشغالنا وأحيل الكلمة إلى السيد عاشور سغوان، فليتفضل.

السيد عاشور سغوان: بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السيدات والسادة أعضاء الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أهنئ السيدات والسادة النواب وأعضاء الحكومة على

مهامهم الجديدة وأتمنى لهم التوفيق والنجاح، كما أحيي

مواطنات ومواطني ولاية المدية وأشكرهم على الثقة التي

منحوني إياها، وأرجو من الله أن يوفقني في نقل

انشغالاتهم واهتماماتهم من هذا المنبر المبارك وأن أكون

عند حسن ظنهم -إن شاء الله-.

أما بعد،

سيدي الرئيس،

يعتبر برنامج الحكومة حوصلة للوضع الراهن ويتميز

بالشمولية والعموم، وهو، في الحقيقة، برنامج ثري ينطلق

من طموحات المواطنين وانشغالاتهم، إن تم تطبيقه

ومتابعته، إلا أن هذا لا ينفي تسجيل بعض الملاحظات

منها : العلاقة بين المواطن والإدارة:

سيدي الرئيس،

يعلم كلنا أن انعدام الثقة بين الإدارة والمواطن هو نتيجة

تجاوزات وتعتت بعض المسؤولين في تطبيق القوانين

وفي التعامل مع المواطنين، ولهذا نطلب من الحكومة

وضع آليات مناسبة وقوانين انضباطية صارمة تحد من

هذه التجاوزات.

سيدي الرئيس،

فيما يخص المنظومة التربوية وانطلاقا من تكريس حق

كل الجزائريين في التعليم، ألح على التكفل بأبناء وبنات

أريافنا والأسر التي لم تجد بعد الأمن والاستقرار وكذا

العائلات الفارة من الإرهاب الوحشي، حتى بات انشغال

رب الأسرة في البحث عن مأوى يلهيه عن تسجيل أبنائه

في المدارس، وبالتالي يضيعون ويزيد بذلك عدد الأميين

في بلادنا.

توزيع المساكن الجاهزة ووضع لجنة خاصة بالتحقيق في المساكن المغلقة والشاغرة، كما نقترح مساعدة سكان الريف على الرجوع إلى منازلهم مع منحهم إعانة مالية لترميم مساكنهم وتوسيعها وتوفير الأمن والاستقرار خاصة، كما نلح على تعميم صيغة البيع بالإيجار عبر كل ولايات الوطن.

سيدي الرئيس،

فيما يخص الفلاحة، فإن الاستفادة من القروض الفلاحية تخضع لقوانين ومنها وثيقة إثبات العقار، ولكن معظم الفلاحين المستغلين للأراضي يحصلون عليها عن طريق الميراث أي بالطريقة العرفية، وبالتالي لا يسمح لهم القانون الاستفادة من هذه القروض، فنرجو من الحكومة أخذ هذه النقطة بعين الاعتبار وإيجاد حل يسهل الاستفادة من هذه القروض حتى تمس كل شرائح الوطن.

أما فيما يخص الشغل، فلقد اقترحت الحكومة برامج التشغيل الانتظارية الممولة من طرف الدولة، وتعتبر هذه البرامج حلا مؤقتا وغير ثابت لأزمة كبيرة يتطلب التفكير فيها بجدية، ولذلك نرجو من السيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء وضع حل نهائي لهذا المشكل بدل التريث والانتظار مما يزيد المشكل تعقيدا وتضخم عدد البطالين، ونقترح في هذا المجال تدعيم برنامج التعاونيات الشبانية في كل القطاعات ولكن بإعادة النظر في طريقة الحصول على الاعتماد والقروض وتسهيلها لامتناس أكبر عدد ممكن وإعادة فتح المصانع والورشات المغلقة وخاصة المربحة منها.

أما فيما يخص التكفل بالأشخاص المعوزين والأسر المحرومة، فإن برنامج المساعدة المباشرة لا يحل المشكلة، فنرجو الاهتمام بهذه الفئة لاسيما منها الأسر النازحة من الريف نحو المدينة هروبا من الإرهاب الوحشي. وبهذا، يجب على الحكومة وضع حد لهذه الظاهرة بتوفير وسائل العيش في الريف من أمن واستقرار وإحداث مناصب شغل وتوفير كل المرافق الضرورية.

ودائما فيما يخص قطاع التربية، نطلب من الحكومة عرفانا منا لمعلمينا وأساتذتنا التكفل الشامل بهم وتحسين ظروف معيشة أسرة التعليم في جميع الميادين، لاسيما رفع الرواتب وكذا توفير السكن.

كما أستغل الفرصة لأطرح انشغال مواطني المدينة على السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي فيما يتعلق بالفرع الجامعي للولاية، فأرجو من معالي الوزير تحويله إلى جامعة وتزويدها بكل الوسائل المادية والبشرية من أساتذة باحثين وغير ذلك.

سيدي الرئيس،

لقد ركز برنامج الحكومة بخصوص الإصلاحات الاقتصادية على الاستثمار، ولتحقيق ذلك يجب عليها وضع آلية مناسبة وإعادة النظر في القوانين الجبائية وتكييفها حسب المناطق، وأن تحفز على الاستثمار في المناطق الداخلية والصحراوية للوطن، وذلك بوضع تسهيلات للحصول على عقار والتخفيض الجبائي وتسخير الإدارة لتحقيقه.

كما نلح على السيد رئيس الحكومة من أجل الوقوف والإسراع في بناء مدينة بوقرول لأن بناها سيفك العزلة عن بلديات جنوب ولاية المدية وكل ولايات الجنوب ويحدث مناصب شغل دائمة ومؤقتة ويخفض من الضغط على المدن الكبرى.

كما نطلب من الحكومة إبدال الغاز الطبيعي إلى مناطق ولاية المدية التي تتميز بمناخ بارد في فصل الشتاء، خاصة تلك التي يمر عليها خط الغاز كمنطقة قصر البخاري التي يقطن بها قرابة 100000 ساكن.

سيدي الرئيس،

إن أزمة السكن في بلادنا كبيرة ومعقدة خاصة في العشرية الأخيرة، حيث زاد الوضع الأمني الصعب في حدتها، وهذا بهروب السكان من المناطق الريفية والتكتل بالمدن والتجمعات السكانية، وعليه نقترح في هذا الشأن

سيدي الرئيس،

أؤكد فيما يخص البنى التحتية والأشغال الكبرى على إعادة الاعتبار للسكة الحديدية بتسجيل مشاريع كبرى في هذا الميدان لأنها تحل مشكلتي النقل والتنقل بحيث تخفف الضغط على الطرقات.

وألفت انتباه السيد وزير الأشغال العمومية إلى توقف خط السكة الوحيد الرابط بين الشمال والجنوب الذي يمر بمدينة المدية منذ مدة طويلة، وأرجو أن يدرج في برنامج الأشغال الكبرى لصيانته وإعادة فتحه من أجل فك العزلة والمساهمة في ترقية السياحة.

الرئيس: أشكر السيد عاشور سغوان وأحيل الكلمة إلى السيد أبو بكر صالح، فليتفضل.

السيد أبو بكر صالح: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة الوزراء، زميلاتي، زملائي النواب، السادة أعضاء أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

أشكر في البداية سكان ولاية غرداية الذين وضعوا ثقتهم في شخصي ضمن قائمة حركة الإصلاح الوطني، وأتمنى أن أكون في مستوى تلك الثقة. وأبدأ بملاحظة عامة:

أولا: يمتاز برنامج الحكومة المعروض علينا بالعمومية وعدم التحديد الدقيق للآليات والأجال والأهداف التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم الحصيلة السنوية.

ثانيا: تضخيم الطاقم الحكومي برفع عدد الوزراء إلى أربعين وزيرا، فنطلب من السيد رئيس الحكومة أن يقدم لنا مبرر ذلك.

سيدي رئيس الحكومة،

سيصطدم برنامجكم بثلاث عقبات كؤودة وهي : أولا - العقبة الأمنية : إن إغفال الجانب الأمني سيكون أكبر معضلة تعوق التنمية في جميع المجالات، ونرى أن حلها يكون بالطرق السلمية لا بالطرق الأمنية.

ثانيا - عقبة الإرهاب الاقتصادي : لقد أغفل البرنامج آليات القضاء على الإرهاب الاقتصادي الذي يشمل الرشوة و"المعرفة" والمحسوبية واختلاس أموال الدولة والتهرب و"مافيا" الحاويات، وهذا الإرهاب الاقتصادي هو الذي سيعرقل تطبيق برنامجكم الطموح، وهذا ليس برأي شخصي ولا حزبي، بل هو رأي فخامة السيد رئيس الجمهورية نفسه قبل أسابيع أي بعد ثلاث سنوات من توليه رئاسة الجمهورية، حيث اشتكى من وجود أصحاب المصالح في الاستيراد على حساب الاقتصاد الوطني، ومن كلامه : "لقد بنينا مصنع الأنسولين منذ 7 سنوات ومازلنا نستورده"، كما عاتب الوزارة التي منحت رخصا لصيانة ثلاثة مصانع للإسمنت في أسبوع واحد وهذا لتحطيم الاقتصاد الوطني واللجوء إلى الاستيراد.

كما قال فخامة الرئيس: "عندي أمثلة كثيرة من هذا النوع" ثم طلب من الشعب باعتباره القاضي الأول في البلاد أن يعينه على قطع رؤوس الأفاعي التي ستعرقل تطبيق برنامجكم، سيدي رئيس الحكومة، فماذا أعددت لها؟

ثالثا - عقبة انهيار ثقة المواطن في الدولة وهيئاتها: فالجواب الوحيد الذي يردده كل مواطن جزائري هو: كفانا من الانتخابات ولا ثقة لنا في السياسة ولا في السياسيين، فكلهم انتهازيون ويخدمون مصالحهم ومصالح ذويهم، فكيف لكم، سيدي الرئيس، أن تغيروا هذه الذهنيات وتسترجعوا ثقة المواطن؟

لذا نقترح عليكم في هذا المجال النقاط الآتية: أولا: المحاسبة الصارمة لكل مسؤول يختلس أموال الدولة أو يخالف القانون، محاسبة قضائية لا إدارية،

برنامجكم قد أساء توزيع المشاريع الكبرى بين البلديات، ويحيط هذا التقسيم كثير من الغموض والمفاضلة غير المنطقية وغير المبررة الذي قد يشير تدمير المواطنين فيلجأون إلى تصرفات لا تحمد عقباه.

خامسا: يعاني الشباب وحتى الإطارات الجامعية في كل ولايات الجنوب من بطالة حادة حيث أن الشركات الأجنبية والوطنية التي تحظى بالمشاريع في الجنوب تجلب آلاف العمال معها من الشمال، فما يشير اضطرابات اجتماعية خطيرة، وأحداث مدينة المنيعه ...

الرئيس: أشكر السيد أبو بكر صالح، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد نجيب عيسات فليتفضل.

السيد محمد نجيب عيسات: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على نبيه الكريم. سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني الفاضل، سيدي المبجل رئيس الحكومة، معالي الوزراء، سيداتي، سادتي من أسرة الإعلام، زميلاتي، زملائي، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. سيدي الأمين العام،

لقد أسديتم إلينا النصح حتى لا نغتر لكوننا نمثل الأغلبية ...

الرئيس: تقصد السيد رئيس الحكومة؟

السيد محمد نجيب عيسات: السيد الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني.

الرئيس: شكرا.

السيد محمد نجيب عيسات (يوصل): سيدي رئيس الحكومة، أسديتم إلينا النصح حتى لا نغتر لأننا نمثل

ثانيا : إستقلال القضاء واسترجاع هيبة القاضي،
ثالثا : الإسراع في تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية النهائية خاصة ضد الإدارة ورجالها،
رابعا : نشر الأخلاق وآداب التعامل في كل الإدارات وأعوان الدولة كالشرطة والدرك الوطني وكل الموظفين،
خامسا : إلغاء المرسوم التنفيذي 54/93 لأنه مرسوم ظالم يتعارض مع الحريات العامة المضمونة دستوريا.

وأنقل الآن إلى انشغالات سكان ولاية غرداية؛
أولا: يشير برنامجكم إلى تنمية الفلاحة، ولهذا نلفت انتباهكم إلى أنه في بلدية القرارة وفي سهل العميد القديم ما يزال سرطان الثورة الزراعية والتأميم الظالم والتعسفي يشل ويعرقل كل تنمية زراعية بها، ولعل هذا الملف من أخطر المعضلات التي زعزعت ثقة المواطن في الدولة عامة، وعليه نرجو من السيد وزير الفلاحة أن يتدخل لتنظيف مخلفات الثورة الزراعية بشكل عادل.

ثانيا: لم يرد عند ذكر برنامج سياسة المياه حل لمدن الجنوب ولا لواحاتها التي تحتاج إلى عناية خاصة وذلك بترشيد مياه المصدر الوحيد في الصحراء وهو الآبار الإرتوازية والتي يوجد بعضها مهملا دون استغلال بعد أن حفرتها مؤسسة "سوناطراك" وتركته تسيل في الصحراء هباء منشورا، وهذا تضييعا للمياه الجوفية، ونخشى أن يكون النهر الاصطناعي في ليبيا قد بدأ يستنزف مياه الجزائر. كما أن من مشاكل مياه الواحات عدم العدالة في التوزيع وخرق الأنابيب بطرق غير شرعية تعجز السلطات المحلية عن مراقبتها وقد تغض الطرف عمدا.

ثالثا: قد يحتاج حفر الآبار التقليدية إلى استعمال المتفجرات لكن الظروف الأمنية حالت دون الحصول عليها ولو تحت إشراف السلطات الأمنية، ولذا تعثر هذا المورد المائي مثلما هو الحال في واحة متليلي مثلا.

رابعا: يشير برنامجكم إلى تعزيز وترشيد الصناديق المختلفة ولكن توسيع صلاحيات الولاية التي يدعو إليها

إن ما قامت به هو لوجه الله أولا ومن أجل الوطن، فهذا النموذج دليل على أن الشعب الجزائري بخير والحمد لله.

سيدي رئيس الحكومة،

أعود لأقول إن أهم ما استوقفني في برنامجكم الإصلاحي الجريء عنوان يبعث على التفاؤل وهو أخلة الحياة السياسية لأنه لما غابت الأخلاق في سوق المعاملات غابت معها الضمائر وحلت محلها مظاهر الفساد والانحلال في كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق لا بد أن ألاحظ كذلك أنني لم أسمع مت دخلا واحدا من معسكر الرأي الآخر يشيد أو ينوه بهذه المبادرة الطيبة.

وهنا أرى أنه من المروءة والعدل أن ننصف الرجل إن كنا نقيم للقيم الأخلاقية وزنا، وأرجو أن تتسع صدور زملائي لهذا العتاب الذي لا يرقى إلى مستوى النقد.

سيدي رئيس الحكومة،

في زمن العولمة التي تستشرق فيه آفاق علمية أرحب وفي زمن الثورة الرقمية، للأسف أنا قادم من ولاية هي أشبه ما تكون بأفلام البعد الخامس للمخرج العالمي الشهير "ألفريد هتشكوك" أو "دافيد لينش"، لأن الولاية التي أتشرف بتمثيلها حملتني صرخة ألم وأمل، صرخة ألم لما آلت إليه الأوضاع فيها، حيث أن الأغلبية تعيش في فقر مدقع تحولت في بعض البلديات إلى أشباح وتعاني في آن واحد من ممارسات قطعان وعصابات من مافيا المال المشبوه والإدارة الفاسدة، وهي تستصرخكم سيدي...

الرئيس: أتأسف للسيد محمد نجيب عيسات، وأحيل الكلمة إلى السيد بشير خلفي، فليفضل.

السيد بشير خلفي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

الأغلبية وهذا تواضع منكم، والتواضع من شيم الرجال، وعملا بالنصيحة فسأكتفي بالرد على الإساءة التي لحقتنا في حزب جبهة التحرير الوطني، فأقول ردا على المهاترات وعلى بعض العنتريات التي ما قتلت ذبابة، أقول إن حزينا يسمو كالسحاب.

وأقول ردا على أطروحات متطرفة إن حزينا شجرة زيتون مباركة لا شرقية ولا غربية، أقول وكذلك ردا على الإساءة وانطلاقا من مكارم الأخلاق: اذهبوا فأنتم طلقاء.

سيدي رئيس الحكومة،

وسط هذا الحرم الذي أرادته الإرادة الشعبية أن يكون ديمقراطيا ليس إلا، وبعد أن طغت نبرة من التشاؤم والقلق على مستقبل الوطن أتصور أنه لا بد من ضخ جرعة من التفاؤل والأمل لتذكير المتشككين واليائسين والمتوهمين أن عبقرية الشعب الجزائري لا يمكن أن تندثر فهو مثل طائر الفينيق الذي يملك القدرة على الانبعاث من رماده مهما كانت الأزمات عاتية.

وأحسب أنني سأوفق في تقديم نموذج عن حيوية وعبقرية هذا الشعب من خلال نموذج المرأة الجزائرية المجاهدة الذي اكتشفته في ولاية تبسة أثناء الحملة الانتخابية التشريعية، فتحية لمواطني هذه الولاية وأخص بالتحية هذه المجاهدة التي وصفتها بخنساء ولاية تبسة، فلقد قدمت ثلاثة من إخوتها شهداء، حيث قام جيش الاحتلال الفرنسي بإعدامهم رميا بالرصاص أمام عينيها، ولما يئسوا من انتزاع اعتراف منها عن أماكن وجود مجاهدي الثورة، قاموا بتعذيبها وذهبت البشاعة إلى حد بتر أحد ثدييها ثم تركوها تنزف، وهي اليوم تنزف حبا للجزائر وهي عضو في حزب جبهة التحرير الوطني.

فتحية من القلب إلى هذه المجاهدة وأعتقد أن مثيلاتها كثيرات في الأوراس وجرجرة والنشريس، فتحية لهذه المجاهدة، واستوقفني في المسار النضالي لهذه المجاهدة أنها تعيش اليوم في كوخ بضواحي منطقة الشريعة مبني بالطين والتبن، وتعيش على منحة واحدة لإخوتها الثلاثة الشهداء، وقد رفضت الحصول على وثائق مجاهدة قائمة

السلطة التنفيذية وبعتمادها على ثوابت الأمة ومواثيقها وآدابها تسطر فلسفة التربية والتعليم وتحدد الوسائل والأدوات التي تستعملها لإصلاح منظومتها التربوية إذا دعت الضرورة إلى ذلك، بعدها تترجم على مستوى الوزارة المعنية في شكل مناهج ومحتويات، غير أن الذي حصل في الجزائر هو عكس ذلك تماما، إذ أن الوزارة المعنية عينت ومنذ ثلاث سنوات تقريبا 25 لجنة مختصة بتحضير البرامج في كل الاختصاصات وهي الآن تضع اللمسات الأخيرة، ثم يأتي بعدها يأتي برنامج حكومتنا ليسطر الأهداف الكبرى لإصلاح المنظومة التربوية.

ثانيا: تقرر الوزارة المعنية تدريس اللغة الفرنسية في السنة الثانية وتشكل لجنة لتحضير البرنامج والمحتويات منذ سنة تقريبا وتبعد تدريس اللغة الإنجليزية إلى السنة السابعة أساسي، وترسل منشورا تطبيقيا للميدان ثم يلغى هاتفيا، بعدها يأتي برنامج الحكومة ويوصي باستراتيجية تدريس اللغات وأهميتها وأي ترتيب لهذه اللغات!

ثالثا: تنصيب الوزارة المعنية لجنة من المفتشين العامين في المواد العلمية وبعض أساتذة الاختصاصات وتطلب منهم تحضير برنامج مستعجل للتدريس باستعمال الرموز العالمية لتطبيقه في السنة الدراسية المقبلة، حق أريد به باطل، غير أن اللجنة لم تنطل عليها هذه الحيلة ورفضت ذلك بتقرير قدم إلى السيد وزير التربية الوطنية نذكر أهم ما جاء فيه: "إن الرموز العالمية المتفق عليها دوليا ومنها رموز العناصر الكيميائية مستعملة في مختلف مراحل التعليم ومنذ الاستقلال وبصورة عادية، وهي لا تشكل موضوع خلاف أو صعوبة للمتعلم، أما الحروف المستعملة للتعبير عن المقادير العلمية فهي محلية مشتقة من اللغات المستعملة في التدريس..." إلى آخر التقرير".

وهنا أسأل السيد رئيس الحكومة:

أولا: هل هناك دراسة أو بحث ميداني يثبت أن سبب فشل طلاب السنوات الجامعية في الشعب العلمية والتقنية يعود إلى الرموز والمصطلحات الفرنسية بدل العربية؟

السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة الصحفيين،
الأخوات والإخوة النواب،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

سيدي الرئيس،

بداية، تجدونني مضطرا إلى تقديم الملاحظة الشكلية الآتية:

يظهر أن المكلفين بترجمة البرنامج لم يسعفهم الوقت لقراءته وتصحيحه، حيث نجد في بعض الفصول كلمات شاردة وتائهة ضمن فقرات فاقدة الروح، فنضطر إلى الرجوع إلى النص المكتوب باللغة الأجنبية. أما من ناحية المضمون فسأركز على نقطتين أساسيتين معتمدا على نفس المنهجية التي اعتمدها واضع البرنامج.

أولا: الباب الأول، الفصل الأول، المحور الثالث، الفقرة (P) ورد ما يأتي:

"تعزيز حماية الحقوق الأساسية للمواطنين والحريات العمومية - إلى آخر الفقرة". غير أن ما حصل أثناء الانتخابات التشريعية يخالف هذا النص قلبا وقالبا، إذ أن بعض مترشحي حركة الإصلاح الوطني رفضت ملفاتهم على أساس أنهم يمثلون خطرا على الأمن والنظام العام علما أن ملفاتهم تحتوي على كشف نظيف للسوابق العدلية وخال من أية ملاحظة، والسؤال المطروح، سيدي رئيس الحكومة، أين هي الحقوق الأساسية للمواطن التي يتكلم عنها البرنامج؟ وما هو موقفكم من مثل هذا التصرف الذي يمكن أن يتكرر في الانتخابات المحلية القادمة؟ وهل هناك جهة أخرى أقوى من الجهاز التنفيذي تتخذ مثل هذا القرار؟

ويندرج الموضوع الثاني الذي أتدخل بخصوصه ضمن الباب الأول، الفصل الثالث والمتعلق بالمنظومة التربوية.

سيدي رئيس الحكومة،

إن المتعارف عليه عالميا أن السلطات العليا ومنها

الرئيس: أشكر السيد بشير خلفي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الكريم دحمان، فليتفضل.

السيد عبد الكريم دحمان: شكرا سيدي الرئيس،
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته في هذه الليلة الهادئة.

أود في البداية أن أسجل تحية إكبار للعمل الذي تقوم به إدارة الجمارك من أجل حماية الاقتصاد الوطني رغم إرادة الناعقين وبارونات الفساد وتجار الأزمة الذين ساءهم أن يتطهر من سطوتهم.

كما أود شكر السيد رئيس الحكومة، فقد جاءت وثيقة البرنامج ممنهجة وفق تبويب محوري وليس بترتيب قطاعي يعكس بعدا تنسيقيا وتكامليا في العمل، نأمل أن يجد صداه في الميدان، فكم عانينا من البرامج والسياسات المنفصلة التي تشوه أكثر مما تعالج.

سيدي رئيس الحكومة،
جاء في برنامجكم أنه يهدف إلى إعادة التوازن بترقية فضاء البلاد وإعمارها من خلال البنى التحتية والأشغال الكبرى ومن خلال خيار إعمار السهوب والمناطق الجنوبية وتأتي ترجمة ذلك في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. وإنني أهيب بكم أن تولوا إعداد هذا المخطط الأولوية اللازمة لأن تهيئة الإقليم هي البلورة القاعدية لأية سياسة تنمية ومعيار نجاعة لمنظومة إعادة توزيع الثروة الوطنية.

فمازلنا نعاني الاختلال بين تهيئة الإقليم وتنفيذ البرامج التنموية، حيث كثيرا ما تفصل البرامج عن بعضها ويجزأ تمويلها حسب القطاعات، وكثيرا ما تتدخل بعض الإيرادات الخفية والنزاعات الجهوية في كل ذلك، ومن صور الاختلال غياب التوافق بين تهيئة الإقليم وقوانين المالية التي تتأثر بضغط المتطلبات الآنية السنوية على

ثانيا: هل فكرتم فيما قد يلحق بالتلميذ من ضرر عند استعمال حروف ومصطلحات لغة أجنبية مع لغة التدريس خاصة في المراحل الأولى من التعليم؟

ثالثا: هل فكرتم، سيدي رئيس الحكومة، في آلاف المراجع والكتب المدرسية وشبه المدرسية الموجودة حاليا بين أيدي التلاميذ والأساتذة، وهي بالمصطلح العربي والتي تعتبر نتيجة تجربة ثلاثة عقود؟ ثم كيف ومتى تعوض؟

سيدي الرئيس،
إن برنامج الحكومة سلك في هذا الباب مسلك تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في كثير من القضايا حيث أسقط نهائيا الأمر الصادر في سنة 1976 المنظم لقطاع التربية وتجاهل وجودها بصفة نهائية، ويتحدث عن مرحلة التربية القاعدية الإلزامية، وهو مصطلح جديد لم يسبق له وجود قانوني وإنما التسمية التي تبناها تقرير اللجنة الوطنية.

يحاول برنامج الحكومة افتكاك اعتراف من نواب الأمة بالمدارس الخاصة دون إخضاع المبدأ نفسه للمناقشة، فهو يساير تقرير لجنة الإصلاح إلى درجة أنه يلغي مصطلح عالمي مستعمل في الشرق والغرب على السواء وهو التعليم الثانوي ويستعمل مصطلح التعليم ما بعد الإلزامي والتعليم القاعدي الإلزامي بدل التعليم الأساسي، كما جاء في تقرير اللجنة الوطنية، وهي مفاهيم يراد لها أن تروج في المجتمع الجزائري وتحمل من المعاني المتصلة بالانتقائية المتوحشة والفرز الاجتماعي ما تحمل.

سيدي رئيس الحكومة،
نرى في حركة الإصلاح أن المنظومة التربوية في حاجة ماسة إلى مراجعة شاملة بل إلى إصلاح تدريجي يأخذ بعين الاعتبار ...

ملاحظة أخرى خاصة بالفئات الاجتماعية المتوسطة التي خصها البرنامج بمنتوجين سكنيين وهما : البيع بالإيجار الذي تسترجع مصاريفه على المدى الطويل، والسكن التساهمي الذي يشارك فيه الصندوق الوطني للسكن بمساعدة ذات طابع نهائي غير قابلة للاسترجاع. لذلك أثنى اقتراح البرنامج تطوير صيغة السكن التساهمي وأرجو أن يوجه إلى توفير شروط اقتراض ملائمة بدل الاعتماد على المساعدة البحتة، وعلينا أن نحمل الناس بذل جهد في تحمل مصاريف البناء من خلال تسهيل طرق الاقتراض والتسديد بدل تكريس منطلق الهبة والصدقة، ويبقى أهم شيء إيجابي هو أن هذين المنتوجين الموجهين إلى الطبقة الوسطى سيسمحان مستقبلا مع تحسن وضع السوق الوطني بتعبئة الموارد المالية خارج دائرة التمويل العمومي مما سيساهم حتما في انفتاح سوق العقار أمام الاستثمار الثقيل، كما نسجل إغفال ترقية وتحفيز البناء الفردي والصيغ التعاونية، هذا المنتوج السكني الذي حقق نتائج طيبة في السابق وعرف تحفيزات منذ عهد النظام الاشتراكي، فما بالك في زمن الاقتصاد المفتوح، وفي المضمار نفسه حبذا لو يتوسع التفكير من أجل بلورة مساعدات ملائمة لأنماط الترميم التعاوني وتأهيل المباني القديمة التي يبقى حجمها هائلا ومخيفا، وذلك حتى لا تفاجئنا الأيام بكارثة. تجعلني كل هذه الملاحظات أقول إن برنامج الإسكان يجب أن يتطور ليستجيب لا لضغط الحاجات فحسب بل لسياسة جريئة لها بعد تنموي.

سيدي الرئيس،

تكون سياسة المياه ناجحة بقدر تجنيد الموارد اللازمة للحياة والنشاط، وبقدر حسن التدبير والتسيير، والأولى في هذا أن نحرك الطاقات المعطلة خارج الجهد البيروقراطي المعهود.

لقد استأثرت كثيرا للارتباك الذي جرى خلال الشهور الأخيرة وكأن الهلع وصل إلى أعلى مجلس تنفيذي في البلاد، ووصل الأمر إلى التصريح بضرورة استيراد المياه من الخارج حتى يشرب العاصميون لنكتشف مع استمرار

حساب العمل المخطط والبناء التراكمي، والنتيجة للأسف هي أننا تمادينا في تكوين ظروف الجذب العمراني نحو الشمال دون اكتراث بالمخططات التي أصبحت في واد والواقع في واد آخر، لذلك نبقي في حاجة إلى بلورة آلية تسمح لنا على الأقل بتحقيق تطابق بين تهيئة الإقليم ومصالح التخطيط من جهة، والموائمة مع قوانين المالية من جهة ثانية، وأرجو، سيدي رئيس الحكومة، أن يجد هذا الانشغال صداه حين يتم إعداد مشروع القانون العضوي الناظم لقانون المالية.

أما بخصوص المخططات التوجيهية القطاعية المذكورة في البرنامج، فإنني أتساءل فقط عن سبب اقتصارها على المنشآت الخاصة بالنقل؟ وكيف سيتم التنسيق بين هذه المخططات الأربعة؟ وما هو مصير النقل المتعدد الوسائط؟

سيدي الرئيس،

فيما يخص مجال السكن، لم يكن الكلام صريحا عن مواصلة التهيئة القانونية والهيكلية للمحيط الاقتصادي والصناعي والإداري والخبراتي، ومثال على ذلك غياب سياسة واضحة خاصة بمواد البناء واقتصار الأمر على تدعيم منتوجات سكنية قائمة واستمرار الاعتماد على معايير التمويل العمومي واستهداف طبقة الفئات المحرومة في تحديد الطابع الاجتماعي للسكن الذي لا تكمن مشكلته في شفافية التوزيع فقط بل في تنظيم التوزيع والتسيير وفي اعتماد المعايير التجارية مقابل تحريك آلية المساعدة المشخصة للكراء بالنسبة إلى المحتاجين.

إن سياسة السكن لا تتمثل في مجرد إيواء الناس، فولاية العاصمة مثلا تستفيد برنامجا سنويا يفوق عشرة آلاف 10.000 وحدة سكنية أي ما يعادل تقريبا حجم مدينة جديدة، والمشكلة هي كيف نوفر لهم الماء والكهرباء؟ وأين نصرف نفائاتهم الصلبة والسائلة؟ وعلى أي أرض نبني لهم المرافق التربوية والصحية؟ ثم ماهي المعايير المعتمد عليها في التعمير والتي سمحت بالبناء فوق أرض فلاحية، وعلى جنات الطرق السريعة؟

سيدي الرئيس،

زملائي،

ثقوا أنني جئت مشحونا بمشاكل الشعب وما تعانيه شرائح عريضة من حرمان في مختلف أحياء ومدن وقرى ولاية بسكرة بل في الجنوب كله. الجنوب الذي أناسه طيبون ومتحدون، متحدون، متحدون، ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وهم بمثابة جبل أحد، وقد كانوا كذلك خلال صيف سنة 2001.

جئت وفي جعبتي هذه هموم ورفض لا مثيل له للسلطة، جئت حاملا حكما مسبقا على برنامج الحكومة وعاقده العزم على أن أنقده وأجلده، وأعمل على الإطاحة به، ولكن لما اطلعت عليه وجدت هموم وهواجس المجتمع وتطلعاته بل حتى إرهاباته مرصودة فيه، فأدرت أنني كنت في وهم مثل بعض الزملاء الذين جمعتهم نمطية الطرح رغم بون المنابع الفكرية واختلافها وعلى حساب العدل والإنصاف يرسمون سياسات قبل الأوان.

ألم يئن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق، أشكوك سيدي الرئيس، هذه الحكومة لأنها أسقطت ما في يدي وسحبت البساط من تحت أقدامي، وأنا المغرور بخدمة مصالح الشعب أكثر من عناصرها. ومن جهة أخرى صادقنا صباح يوم الأحد الفارط على التحاق أربعة عشر زميلا استخلفوا أربعة عشر زميلا كانوا يتصدرون القوائم أو يحتلون فيها مراتب مريحة، وهم اليوم يتولون حقائب حكومية، ألا ترى معي أن الوظائف والمهام قسمت بيننا في حكومة ومجلس وطني ائتلافيين نتاجا لانتخابات شهد القاصي والداني أنها نزيهة ونظيفة وشفافة وحررة، حضرتها كل الأطراف وباركتها، ومن أنكرها إلا عز أو مكابر أخرسته شهادته أو أخرسها.

فمن غير المعقول أن يتكلم عضو برلمان في بداية مشواره -مثلي- بحقد أمام رئيس برلمان ناجح مثل السيد الفاضل عبد العزيز بلخادم. والذي تأخذني العزة بالإثم فأدعي أنني أكثر منه غيرة على القيم، وهو المرأة

الجفاف أنه يمكن العدول عن الفكرة بمجرد نفخ الغبار عن أجهزة ضخ المياه وإصلاح المضخات والآبار، فكيف وصل سوء التقدير، سيدي الرئيس، إلى كبار المسؤولين بهذه السهولة؟ ثم كيف غفلتم وسمحتم بالتصريح في التلفزيون بأن ربط سدود ولايات الطوق قد أنجز في حين الأشغال على جديتها ورغم استمرارها ليلا ونهارا لم تنته بعد؟ فما أظن أننا قد نحل مشاكلنا بهذه الكيفية.

سيدي رئيس الحكومة،

اسمحوا لي بهذه الكلمة، فقد انتظرت أن تتضمن حكومتكم وزارة ذات سيادة مكلفة بالمياه، يقودها وزير دولة مكلف بالموارد المائية، كما انتظرت أن يتجاوز موضوع المياه كألوية واضحة ضغوط الساعة إلى بلورة استراتيجية جريئة لا تهدف إلى القضاء على العطش في البلاد فحسب بل تتوخى تطوير اقتصادنا بما يؤهلنا إلى اللحاق بركب الأمم المتطورة. لاهياة بدون ماء، هذا صحيح ولكن لا تنمية بدون ماء أيضا فموضوع المياه موضوع حساس للغاية حيث يشهد هذا القرن حروبا ضارية بسببها ولا نستبعد أن تستهدف الجزائر في مواردها الباطنية ومياهها الجوفية، وقد حدث ذلك فعلا، لذلك فإن موضوعا بهذه الحساسية يحتاج إلى حوار وطني حقيقي تجند فيه العقول والأفكار وتبلور فيه مخططات العمل بصورة لا مجال فيها للفوضى والارتجال، ولا مجال فيها للرداءة في التسيير ولا للمتاجرة بعطش الرجال أو رهن مصير...

الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم دحمان، أخبركم أن السيد علي الصايم قد قدم تدخلا كتابيا سوف يسلم إلى السيد رئيس الحكومة، وأحيل الكلمة إلى السيد العياشي دعودة، فليتفضل.

السيد العياشي دعودة: بسم الله الرحمن الرحيم،

ضيوفنا الكرام،

زملائي الذين أفرزتهم الانتخابات التشريعية أغلبية وأقلية، وجمعنا هذا الهلال الخصيب في تجانس لا بد منه وتوافق حتمي، الهدف منه تنمية الجزائر.

لذلك، فمن غير المعقول أن نقف مهولين من أجل التهويل ومعادين من أجل المعادة لأوضاع نحن مسؤولون عنها، وننتهم هذا البرنامج الثري والكامل والشامل بالتعميم وعدم التحديد والعته، ولنا في الكتلة أخصائيون لمن خانته...

الرئيس: شكرا للسيد العياشي دعدوعة، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر بوغراري.

السيد عبد القادر بوغراري: بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب.

السادة أعضاء الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد:

أقدم في البداية تشكراتي الخالصة إلى سكان ولاية إليزي على الثقة التي وضعوها في شخصي ضمن قائمة حركة الإصلاح الوطني، وأتمنى أن أكون أهلا لذلك، فأمثل كل مواطني ولاية إليزي الذين صوتوا علينا أو على غيرنا. أما بعد، وبعد اطلاعي على برنامج الحكومة أقدم الملاحظات الآتية:

العدالة:

سيدي الرئيس،

نرى أنه قبل إصلاح هذا الهيكل الحساس في الدولة يجب وضع نظرة تقييمية حتى يتضح مكن الخلل فيه، ومن هنا نتساءل:

هل يجب تعديل القوانين أو آليات تطبيقها أم يجب إعادة النظر في السلك القضائي وملحقاته أم أن هناك أشخاصا فوق القانون؟ وكلنا على علم أن شعار الدولة الجزائرية هو دولة القانون، والقانون يعلو ولا يعلى عليه، ومن هذا المنطلق نرى أن المشكلة الأولى للعدالة هو كسب ثقة المواطن في هذا الهيكل الحيوي الذي يجب أن يكون له أغلبية.

العاكسة بحق لانتمائه وحضارة بلدي حسا ومعنى، فهل أوصي السيد رئيس الحكومة بالاسلام والعربية والأمازيغية خيرا؟ وهو البربري الذي كانت أولى خطواته بالكتاتيب القرآنية وتعلم في اللوحة، وألهبت عصا شيخ الزاوية قدميه وهو يتعرض "للفلقة" واستشهد والده من أجل هذه القيم وهو يعرف قدره. كما انفرد في برنامج حكومته بالإشادة بنجاح خيار التعريب والجزارة وحييا بإكبار أسرة التعليم متعهدا باستمرارية العروبة والإسلام والأمازيغية تجديرا للمنظومة التربوية كما أقرتها جبهة التحرير الوطني منذ عقود.

أشكر، سيدي رئيس الحكومة، على حل مشكل المستخلفين.

سيدي رئيس الحكومة،

حملتك الجماهير أعناقها بحب عميق، وأنت مترشح مثلنا سنة 1997، وحملتك هذه السنة تكريما لجبهة التحرير الوطني منادية بحياتك في المدن والأرياف التي تعد محل اهتمامكم الذي ترجمتموه من خلال كتابة الدولة للتنمية الريفية وإقرار صندوق خاص بالموالين ومواشيه.

صحيح أن برنامجكم جمع شوار البؤس والحرمان والنزيم بفك رموزها بغير ديماغوجية، وكم يحب الشعب الجزائري الصدق والوفاء، لكن ليس كل ما يقال هو سمن على عسل لأنه من وضع البشر، ومن جهة أخرى رضا الناس غاية لا تدرك، إلا أن التطاول والشطط والمغالاة في نقد البرنامج وكأنه لوائح وبيانات مساندة ومحاولة تفرغه من هديه وواقعه كلام باطل ومردود وتجارة غير مربحة، فأولئك اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين.

سيدي الرئيس،

تحدث زملائي عن الأمن وما يتعرض إليه سكان بعض الولايات خاصة مديدة وعين الدفلى والشلف، ولم يثنوا جهود أولئك الساهرين على راحة المواطنين الذين لا ينامون من الليل إلا هجيريه.

وفيما يخص سياسة الماء، فلا يخفى عليكم، سيادة الرئيس، أن الجنوب يعاني ظاهرة الجفاف ولهذا بات من الضروري تدخل الحكومة في هذا المجال بحفر آبار في المناطق السكنية النائية كمنطقة إهرير وتادانت وتبكات، ووضع آليات استغلال هذه الآبار بالمضخات والأنابيب، وهذا هو الحل الوحيد مادام لا يوجد بحر من أجل تحلية مياهه ولا أودية من أجل بناء السدود عليها. كما نطالب بإنشاء محطات لتصفية المياه المستعملة من أجل استغلالها في الزراعة.

أما فيما يخص البيئة، فنرجو من حكومتكم أن تنظر إلى هذا الموضوع نظرة خاصة، ليتسنى تنظيف أجواء جنوبها من الغازات المنبعثة من مداخن الشركات البترولية وتلويث المحيط بنفايات البترول من زيوت وغازات سامة وهذا من أجل حماية المواطن من الأمراض الناتجة عن ذلك، وخاصة مواطنو مدينة عين أمناس وهوهانت والزاوية.

وفيما يخص مجال النقل، فإننا نرى، سيدي رئيس الحكومة، أن دعم قطاع النقل البري يعد ضرورة ملحة لكونه المنفذ الوحيد لفك العزلة وتنمية الجنوب الكبير. كما نلاحظ فيما يخص النقل الجوي نقصا كبيرا في خدمات المطارات، حيث لا يخفى عليكم أن مدينتي إليزي وجانت تشكلان أهم المناطق السياحية التي يتوافد عليها آلاف السياح، لذلك، لا بد من تحسين تلك الخدمات حتى تكون صورة بلادنا حسنة في مجال السياحة مما يعود على المواطن بالفائدة.

ويطالب سكان الجنوب في مجال التشغيل، خاصة شباب ولاية إليزي، بتدخل الوزارات المعنية بفرض تشغيل نسبة معتبرة من شباب الجنوب، ومنهم إطارات جامعية، كما لا يطالبون إلا بتشغيل نسبة مقبولة في الشركات البترولية.

الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بوغراري، وأحيل الكلمة إلى السيد رابع بوخاتم، فليتفضل.

المنظومة التربوية:

سيدي الرئيس،

نجد المنظومة التربوية ولو بقيت مشابرة تسير بخطى ثقيلة مما يجعلها لاتواكب التقدم التكنولوجي والعلمي، لذلك لا بد أن يتم إصلاحها في إطار المقومات الوطنية والعربية والإسلامية، لذلك نرجو إعادة النظر في أجور عمال التربية من المعلمين والأساتذة والتكفل الاجتماعي بهم، وكذا تبني مشاكل الطلبة الجامعيين في ولايات أقصى الجنوب فيما يخص وسائل النقل من الولاية إلى الشمال، خاصة غلاء تذكرة الطائرة التي تعد الوسيلة الوحيدة لتنقل الطلبة خلال العطل والمناسبات.

الفلاحة والتنمية الريفية:

سيدي الرئيس،

نظرا إلى ما للفلاحة من أهمية اقتصادية، لا بد أن تضع الحكومة سياسة من أجل النهوض بها خاصة في الجنوب، نظرا إلى ما تقدمه من إنتاج وفير، ويتم تطويرها بإنشاء أحواض تربية الأسماك والتربية الحيوانية خاصة الإبل، ودعم الفلاحين الصغار ماديا وتكنولوجيا كتخفيض فاتورة الكهرباء على الفلاحين في الجنوب عامة ليتسنى لنا الانتقال من زراعة تقليدية إلى زراعة حديثة ومتطورة تصدر منتجاتها إلى الأسواق الإفريقية.

أما فيما يخص الصحة، سيدي الرئيس، فإن المستشفيات في الجنوب تعاني قلة الإمكانيات المادية والبشرية مثل الأطباء المتخصصين والممرضين، ووسائل النقل كالسيارات ذات الدفع الرباعي لقطع المسافات الطويلة والوعرة، لذلك نقترح على سيادتكم تنظيم برنامج البعثات الصحية الدورية المتخصصة من مستشفيات الشمال إلى مستشفيات الجنوب من أجل التكفل بمرضى الجنوب والتخفيف على مستشفيات الشمال، كما نطالب بالتكفل المادي والطبي بمرضى الجنوب الموجودين بمستشفيات الشمال بسبب منع مرافقيهم من الإقامة معهم.

السيد رابع بوخاتم: السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
السادة رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،
أشكر سكان ولاية قالمة على تزكيتهم لقائمتنا الحرة، أما بعد:

يحتوي برنامج الحكومة المعروض علينا للمناقشة على عموميات سطحية غير محددة الآجال والمعالم، حيث يفتقر إلى أي رقم يحدد حجم المشاريع ونوع الإصلاحات التي تنوي الحكومة تجسيدها في الميدان.

إنه برنامج طموح، ولكن هل تملك الحكومة الإمكانيات المادية الكافية لتطبيقه في آجال معقولة؟ لذلك حبذا لو كان البرنامج أكثر وضوحاً وأدق تحديداً. أما فيما يخص ملاحظتي حول ما جاء به البرنامج فإنها تتمثل في الآتي:

أولاً - إصلاح العدالة:

يتم إصلاح العدالة بمنح القاضي نوع من الاستقلالية بصفة فعلية وملموسة، وتوفير كل الوسائل المادية والمعنوية ورفع كل أشكال الضغط، لتتسنى له تأدية واجبه بكل حرية ومسؤولية و المساواة بين المواطنين أمام القانون في الوقت نفسه.

ثانياً - إصلاح هيكل الدولة:

سيدي الرئيس،
فقد المواطن الثقة في المؤسسات الإدارية بسبب التسبب والإهمال في التسيير انطلاقاً من البلدية إلى الدائرة فالولاية لتتفرع المشاكل إلى بقية المصالح الإدارية، لذلك، فإننا نرفض ما جاء في تعديل قانوني البلدية والولاية، ونفضل إعطاء صلاحيات واسعة للمجالس المنتخبة بدلا من العكس حتى نجسد التوجه الديمقراطي للبلاد، ويبقى دور الإدارة رقابي.

ثالثاً - إصلاح المنظومة التربوية:

إننا نطالب بإعادة النظر في البرامج التربوية المكثفة والمهمة للتلميذ والأساتذة على حد سواء، والتفتح على اللغات الحية. كما ندعو إلى رد الاعتبار إلى المعلم وتحسين وضعيته المادية.

رابعاً - الإصلاحات الاقتصادية.

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي في شكله الحالي غير مجد ولا يستجيب إلى التطلعات والآمال المعهودة عليه، من رفع الغبن عن المواطن المغلوب على أمره، حيث أن جل المشاريع التي تصرف فيها هذه الملايير غير منتجة. ولهذا، نقترح تخصيص غلاف مالي لمشاريع منتجة توفر مناصب شغل دائمة، كما يجب إعادة النظر في النظام المصرفي الحالي وجعله يتماشى والإصلاحات الحالية لاقتصاد السوق، فالبنوك في الجزائر ماتزال إدارية أكثر منها مصرفية. لذلك، يشتكي كل المستثمرين البنوك وطريقة عملها التي لا تتماشى والتوجهات الجديدة للاقتصاد الوطني في ظل اقتصاد السوق. كما نطالب بإعادة النظر في النظام الجبائي في بعض الولايات وخاصة ولاية قالمة، وجعله أكثر تماشياً وظروف الأمانة.

ويكفي ضرب مثال على ما حدث في الفترة التشريعية الأخيرة من اضطرابات وأعمال الشغب التي قام بها التجار والمواطنون في معظم بلديات الولاية.

خامساً - المجال الفلاحي:

يجب الإسراع في بناء السدود الصغيرة والمتوسطة لما تعود به من فائدة على المواطنين والفلاحة، خاصة في عملية الري، التي زيادة على ذلك الإنتاج تمكن الفلاح من استغلال الأرض مرتين في السنة، إن لم نقل ثلاث مرات، وبالتالي مضاعفة اليد العاملة، وأيضاً استصلاح الأراضي، وتوزيعها على الشباب البطال، خاصة في القرى والأرياف وتمكينه من الحصول على الدعم الفلاحي أو على قروض دون فائدة، وتقديم توجيهات وإرشادات فلاحية للتخفيف من حدة البطالة التي تعانيها الجزائر وخاصة فئة الشباب.

سادسا - ترقية السكن:

يجب ترقية السكن بكل أنواعه، وذلك بجعله من أولويات الحكومة، لما له من أثر كبير في حل المشاكل الاجتماعية للمواطنين، وتعميمه على كل الولايات الراغبة في ذلك، وهذا بالنسبة إلى السكن التساهمي والبيع بالإيجار والسكن الترقوي.

أخيرا، الصحة وإصلاح المستشفيات:

إن هذا القطاع، سيدي الرئيس، في حالة مزرية، خاصة المستشفيات غير الجامعية والتي تفتقر إلى أبسط المرافق والمعدات ونقص كبير في الأدوية، كما أن معظم الأجهزة في حالة عطب وهذا إن وجدت، فعلى سبيل المثال، انعدام جهاز "سكانير" أو حتى ملحق جامعي في ولاية يتعدى عدد سكانها 500 ألف ساكن. لذلك، نطلب من سيادة الوزير برمجة بناء مستشفى جامعي بالولاية.

شكرا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد رابح بوخاتم، وأحيل الكلمة إلى بلقاسم منفوخ، فليتفضل.

السيد بلقاسم منفوخ: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

حضرات السيدات والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم، ورحمة الله تعالى وبركاته،

لقد اطلعت على برنامج الحكومة وتفحصت أبوابه بابا، بابا، واستمعت إلى التقديم الذي تفضل بعرضه السيد رئيس الحكومة أمام مجلسنا الموقر، والذي كان موسوما بالصراحة والموضوعية والوضوح، وهي السمة التي عهدناها فيه منذ أمد طويل.

حضرات السيدات والسادة،

قبل التطرق إلى مضمون بعض أبواب هذا البرنامج أقول إن عامل الحداثة والتجديد الذي تنشده كل الشعوب والأمم، لا يمكن أن يتأتى في الزمن الواعي إلا من خلال معادلة ثابتة متجذرة في امتداداتها الجغرافية والتاريخية والحضارية، ووفق هذه المعادلة فإن الجزائر أمة ودولة مفروض عليها أن تتفق مع هذه المعادلة القديمة الجديدة المتجددة، وعلى هذا هناك جملة من الأسئلة تفرض نفسها اليوم، وتتمثل في:

هل لدينا الاستعداد المخلص والصادق من أجل بناء مؤسسات حقيقية ترعى التقدم في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؟ وبمفهوم المخالفة هل نقبل وهل يحق لنا ولمجتمعنا أن نسكن القبور ونتمسك بموروث الأسلاف وما تركوه من أمجاد ومفاخر وإبداعات وغيرها ونلتصق بها فقط دون أن نجتهد؟

السيد الرئيس: ألا يقتضي منا الواقع الزمني والوطني والدولي التفكير بجدية في إبداع رؤى معبرة عن طموحنا المعرفي في المجتمع والوجود؟ إننا نقر جميعا، ودون استثناء بالتأخر إلا أننا بما نمتلكه من ركائز حضارية وإمكانيات معرفية ومادية يمكن أن نقضي على هذا التأخر، والمضي إلى ما يشبع حاجات المجتمع وتطلعاته من أجل رسم ظلال اللون الجميل أمام أعيننا وأعين الأبناء والأجيال اللاحقة.

فالأمر ببساطة لا يتعلق بامتياز عرقي أو مذهبي معين دون غيره، ولا بعرقية استثنائية خارقة، بل إن ذلك متاح لكل مجتمع وأمة ولكن يجب في المقابل أيضا ألا يكون ذلك في إطار التقليد الذي لا ينجز إلا نسخا وأشباه نسخ مشوهة بلا روح ولا جسد.

إن الإبداع لا يكون إلا بالتحاور وتلاقح الأفكار والبحث المعرفي العلمي الذي لا يستبعد الذاكرة، في مجهود مشترك يؤدي إلى إخصاب فكرنا ومقدرتنا على البذل والعطاء وليس ذلك بعسير.

جبهة التحرير كذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.
شكرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم منفوخ وأحيل الكلمة إلى السيد الصادق بوفطاية فليتفضل.

السيد الصادق بوفطاية: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السيد رئيس الحكومة،

أيتها السيدات، أيتها السادة أعضاء الحكومة الموقرين،
زميلاتي، زملائي النواب.

سيدي الرئيس،

لقد أعددت تدخلا مكتوبا، ولكنني عندما سمعت بعض الأقوال من هنا وهناك والتي عادت إلى سنوات التسعينيات، تألمت للمواطن الجزائري في البلدية والريف، وهو يتابعنا من هذه الهيئة التشريعية ولسان حال المتألم يقول: هؤلاء الذين مكنتهم هذه المرة للعودة إلى البرلمان!!

سيدي الرئيس، أنتهز هذه الفرصة لأزف التحية والشكر لكل أبناء الجزائر من سوق أهراس إلى تلمسان ومن الجزائر العاصمة إلى تامنغست الذين انتصروا لجبهة التحرير الوطني عشية الذكرى الأربعين لاسترجاع السيادة الوطنية. وإنني على ثقة بأنهم سينتصرون لها يوم العاشر من أكتوبر عشية ذكرى أول نوفمبر. ونقول لأبناء الشعب الجزائري من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، نعم إن المسؤولية التي حملتمونا إياها مسؤولية ثقيلة وصعبة نظرا إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تمر بها الجزائر، ولكننا أهل لها لأننا من الذين حملوا الجزائر في أفئدتهم.

سيدي الرئيس، أنت لم تنطلق من فراغ عندما قدمت لنا برنامج حكومتك بل وقفتم هنا قبل سنتين ببرنامج حكومة

ولعل المتفحص لبرنامج الحكومة في مضمونه عبر أبوابه الستة، يقف على تصور عقلائي جريء عقد العزم فيه على ما يجب أن تكون عليه جزائر الألفية الثالثة، ومرجعية مرتكزات الأمة التاريخية والروحية، ومقدرتها المادية والفكرية. وبالتالي، فهو ليس برنامجا خياليا، كما وصفه البعض، ولا هو برنامج معبأ بالطلاسم والألغاز وقراءة الكف كما توهم البعض الآخر. إنه برنامج موضوعي وواقعي شخص المشاكل المطروحة تشخيصا دقيقا وأولى اهتماما بارزا للتطلعات التي ينشدها الشعب الجزائري في حاضره ومستقبله، وأثنى على ذلك باقتراح الأدوات والميكانيزمات الضامنة لتنفيذ المقترحات ويبقى الحرص على التنفيذ بشحن عزائم النساء والرجال وتعبئة الإمكانيات اللازمة لتحقيق الأمل والأمن والسلام الذي يحمله البرنامج بين طياته.

وسأقتصر في هذا التدخل على الجانب الذي يخص المنظومة التربوية التي أسالت حبرا كثيرا، فإنني أرى أن الإصلاح المتعلق بها تم في إطار الاحترام الصارم للقيم الحضارية للأمة وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية، وأكد البرنامج أن اللغة العربية ستبقى وستظل لغة التدريس في كل المواد والأطوار مع التفتح على اللغات الأجنبية، وهي ضرورة دعى إليها الموروث الحضاري وضرورة العصر. فمن "تعلم لغة قوم آمن شرهم" و"أطلبوا العلم ولو في الصين" وبالتالي فإن تخوفات البعض لا مبرر لها خصوصا وأن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية بنص الدستور وبنص قوانين عديدة سارية المفعول، وجبهة التحرير كانت وماتزال الرائدة في الدفاع عن العربية وحمايتها وهي ساعية ضمن هذا البرنامج إلى ترقية وتطويرها. ومن شكك في ذلك فلا صام ولا صلى وعليه بإعادة الموضوع ثم يبادر بقراءة بيان أول نوفمبر ونصوص جبهة التحرير التالية له إلى اليوم، لكن بمنظار شفاف.

قد نطق الشعب يوم 30 ماي وبالقول الفصل حينما اختار جبهة التحرير عن قناعة وسلمها الأمانة يقينا منه أنها الأمل والضامن لهويته والحارس لثوابته والمتفهم لانشغالاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وستظل

سوق أهراس مثل الولايات الأخرى من الوطن يحتاج إلى هذا النوع من التقدم في توسيع رقعة التنمية وفضاء النمو الاقتصادي وهذا ما يرحوه منكم الشعب وتطمئن له الفئات الواسعة من العاطلين عن العمل ومن المحتاجين والإطارات ذات الكفاءة العالية التي تطمح وتصبو إلى مساهمة فعالة في تجسيد طموحات مشروعكم وتحقيق أهدافه المرسومة.

ثم إنني أريد أن أركز على محتوى الباب الخامس من برنامج الحكومة والمتعلق بالسياسة الخارجية وخاصة الفصل الأول منه المعنون "بنشاط الحكومة في المجال الدولي" والذي ستعكف الحكومة تحت سلطة السيد رئيس الجمهورية، على ممارسته وهي ترمي إلى تكييف وتجديد الجهاز الدبلوماسي في جميع الفضاءات التي توليها الجزائر الأولوية. ولاشك أن كل النيات الطبيعية تشاطركم الرأي بأنه لا محيد عن بناء صرح المغرب العربي جغرافيا وتاريخيا، والذي لا يمكن أن نتصوره دون تقرير مصير الشعب الصحراوي الشقيق.

سيدي الرئيس،

في مستوى القارة الإفريقية يجدر بنا جميعا التنويه بنضال ونشاط الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في إرساء منظمة الاتحاد الإفريقي المتوجة في اجتماع دربان الأخير، أما في مستوى العالم الإسلامي فيعرف الجميع أن الجزائر تحتل مكانة ودورا ينتظره الجميع وتحتاج إليه الأمة الإسلامية، ومهما كانت التلقبات والإنزلاقات التي أدت إلى تصرفات معادية مضرّة من بعض الأطراف وأحب أن أؤكد أن الإتفاقات التي تربط الجزائر بالاتحاد الأوروبي وبمنظمة التجارة العالمية ستكون بمثابة التزامات تطمئن متعاملين آخرين وتعود بالنفع وبالفاائدة على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.

وفي الأخير، أود أن أتناول جزءا هاما من وثيقة برنامجكم والمتعلق بالباب السادس الخاص بالسياسة الوطنية للدفاع والخص....

قلنا فيه يومها إنه برنامج تمت هندسته هندسة كاملة، برنامج متناسق البيان والمعلومات متكامل في أبوابه، وقال البعض يومها - كنعيق الغربان - وشككوا فيما جاء به البرنامج، لكن أقول لكم هذا حتى نذكر الذين نسوا أو الذين لا يريدون التذكر، ألم تضع هذه الحكومة التوازنات الكبرى؟ ألم تخفض المديونية؟ ألم تنقذ مركب الحجار رمز الصناعة الجزائرية؟ ألم توقف تسريح العمال من هذا المركب؟ ألم تتخذ حكومتكم قرارا بإنصاف المستخدمين في قطاع التربية والتعليم؟ هذه المنظومة التربوية التي قلت فيها سيادة الرئيس منذ يومين إن لغة التدريس بها هي اللغة العربية، وقلت إنك ستتخذ كل الإجراءات من أجل تحسين تكوين مؤطري المنظومة التربوية، ورفع أجورهم هذا يكفيننا.

لا نريد أن نناقش موضوع المنظومة التربوية عندما أعلنت حكومتكم الماضية عن المعالم الرئيسية والأساسية التي يحتويها إصلاح المنظومة التربوية، ألم تشرع حكومتكم الماضية في عملية إجراء الإصلاحات مثلا في قطاع العدالة وفي قطاع التربية وفي هياكل الدولة؟ إذن، سيادة الرئيس، أنت تقف على أرض صلبة وتحت سماء رحبة وستنتصر مهما حاول الذين يريدون التقليل من عزميتك وقدرتك وشجاعتك.

سيدي الرئيس، لقد قلت إنني أعددت تدخلا مكتوبا، فمن بين ما يستحق التنويه والتقديم في هذا البرنامج هو ما جاء في الفصل الذي يحتوي على ما وصفتموه بالأولوية الثالثة في برنامج الحكومة، وبالتعبير الآتي "تهدف إلى استكمال التحولات الاقتصادية الكفيلة بتفعيل تنمية معتبرة في سياق اقتصاد السوق" وهذه العبارة مستقاة حرفيا من نص البرنامج.

كما إنني أشاطركم الرأي بأن هذه الأهداف ستسعى إلى رفع التحدي وكسب الرهان لثمين قدراتنا الاقتصادية الوطنية، وتحقيق استثمارات آتية من الخارج لتحسين الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية لاقتصادنا الوطني، ولا يفوتني إلا أن أشير إلى أن الوضع الاقتصادي في ولاية

التفأؤل الظاهر بإمكانه الخروج من الأزمة وتحقيق الانطلاقة الحقيقية للتنمية الشاملة.

أما الملاحظة الثالثة فتندرج في إطار تشمين ما ورد في البرنامج من تبني الإصلاحات الثلاثة الكبرى، والمتعلقة أساسا بإصلاح العدالة والإصلاحات المرتبطة بدور الدولة ومهامها، وإصلاح المنظومة التربوية.

سيدي الرئيس،

لقد كثرت التآويلات والادعاءات لدى الحديث عن هذه الملفات الكبرى، فبعضها ينطلق من منطلق حسن النية، وبعضها يتدثر برداء المغالطة والتشويه، وبعضها الآخر يلبس اللبوس السياسي لأغراض في نفوس اليعاقبة.

إن اللجان التي انكبت على دراسة هذه الملفات -ولسنا هنا في مجال تقييمها أشخاصا أو موضوع- لجان خبراء، تتسم بالطابع الاستشاري الذي يمكنها من تقديم توصيات وبدائل متنوعة ومتعددة، يمكن أن يستأنس بها أصحاب القرار السياسي في الوقت المناسب وبالكيفية التي يرونها ملائمة. وقد تجلى هذا المسعى في البرنامج من خلال تأكيد تفعيل التشاور في مثل هذه الملفات بين مختلف الشركاء والفاعلين.

سيدي الرئيس،

أنتقل من التعميم إلى التخصيص، لأركز على ثلاثة عناصر:

أولها: إن هناك إرادة من الحكومة لإعادة النظر في جملة من النصوص القانونية ولاسيما قانوني البلدية والولاية وأود بهذه المناسبة أن أركز على دور المجلس الشعبي الوطني والحكومة في إضفاء التكامل والتجانس والانسجام بين النصوص القانونية تجنبنا للاختلالات التي تؤثر في سير المؤسسات، ويمكن التدليل على ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- بعدم التجانس بين النظام الانتخابي القائم حاليا وبين بنود القانون البلدي الذي كان خاضعا لأحكام نظام انتخابي يقوم على أساس الاقتراع

الرئيس: شكرا لقد أكملنا قائمة المتدخلين، ونمر إلى قائمة أخرى خاصة بالغائبين الذين هم حاضرون معنا الآن دون شك. ونحيل الكلمة إلى السيد محمد كناي ثم إلى السيد محمد صديقي.

السيد محمد كناي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

الزميلات والزملاء النواب،

أسرة الإعلام،

السادة الإطارات الحاضرين،

حياكم الله، وبعد.

حين يتعرض الدارس المتمعن في هذا البرنامج بعين لا تنحرف حين مواجهة الحقيقة، وبمواقف لا تتوارى وراء أساليب المغالطة ولا تبخس الناس أشياءهم أو تغمطهم حقهم، فستستوقفه ملاحظات أولية عديدة لا يمكن إلا إبرازها تصریحا لا تلمیحا.

تتعلق الملاحظة الأولى، بالشمولية التي يكتسيها البرنامج، وهي شمولية تندرج في إطار مواصلة تنفيذ البرنامج السابق في أولوياته الاستعجالية وفي محاوره الكبرى.

إن هذه الشمولية قد أفضت إلى جعل البرنامج تقييميا واستشرافيا، تقييميا للإنجازات المحققة وهي كثيرة، واستشرافيا لآفاق مستقبلية نطمح أن تكون واعدة.

وتتعلق الملاحظة الثانية بموضوعية الطرح والجرأة في تناول القضايا وعدم التهيب من تشخيص الأوضاع، واستكناه بواطن الأمور، واقتراح البدائل الممكنة والحلول الملائمة للمعالجة في إطار من الشفافية والوضوح ينسجم -في تصورنا- مع نظرة متبصرة تستمد انطلاقتها من

طاقم حكومتكم تحتاج إلى تضافر جهود جميع المخلصين من أبناء هذا الوطن على اختلاف توجهاتهم الفكرية والسياسية من أجل المساهمة في تطبيق هذا البرنامج والسير بالبلاد إلى أجواء الاستقرار والتنمية. ولن تجدوا منا إلا الدعم والمساندة والتنويه ولن نقول لكم ما قاله القوم المتعاسون لنبيهم.

أريد أن أؤدي، في الأخير، ملاحظة هامشية موجهة إلى أصحابها يقول المثل الجزائري "اللي خانوها أيديها تقول بي السحور" ولايسعنا في آخر الكلام، إلا أن نردد مع المتنبي:

"على قدر أهل العزم تأتي العزائم" شكرا سيدي الرئيس.

الرئيس: شكرا للسيد محمد كناي. وأحيل الكلمة إلى السيد محمد صديقي ثم إلى السيد نصر الدين سالم شريف.

السيد محمد صديقي: السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة الوزراء، السيدات والسادة أسرة الإعلام، زميلاتي، زملائي،

يتمحور تدخلي هذا حول التنمية، وخاصة التنمية بمناطق الجنوب وينبغي التركيز هنا على كون هذه المناطق معوزة مقارنة بباقي ولايات الوطن سواء من ناحية الظروف القاسية أو بعدها عن مراكز التموين والتعليم وما ينجر عن ذلك، فلا يطلب سكان الجنوب الذين يعانون قساورة الطبيعة، سوى ترقية مناطقهم إلى مصاف باقي مناطق البلاد، والجدير بالذكر أن الدولة لم تتردد في الاستجابة إلى هذا الطلب المشروع في نظرنا.

لقد خصصت اعتمادات هامة لهذه المناطق في إطار البرامج السنوية للتنمية. لكنها لا تستجيب بصفة كلية للحاجيات الخاصة والحقيقية لهذه المناطق، لقد شهد

النسبي بالقائمة مع أفضلية الأغلبية، وحين عدل النظام الانتخابي بالاعتماد على الاقتراع النسبي لم يصاحبه تعديل للقانون البلدي في بعض جوانبه مما أفرز تراكم الكثير من المشاكل التي تتخبط فيها البلديات ولاسيما في مجالات انتخاب الهيئة التنفيذية وسحب الثقة، والانضمام، وغيرها.

ثانيا، لقد أدرج البرنامج في بعض محاوره نية الحكومة في إعداد ترتيب تنظيمي متعلق بالقانون الأساسي للمنتخب المحلي، وقد كان هذا الموضوع محل انشغال حين إعداد القانون البلدي والقانون الولائي في بداية التسعينيات، ورغم الالتزام بإدراجه وقتها ضمن أولويات الحكومة إلا أن هذا الإنشغال لم يتحقق.

إن القانون الأساسي للمنتخب المحلي أصبح ضرورة ملحة تملئها الحاجة إلى توضيح وتحديد حقوق المنتخب المحلي وواجباته، وأخلاقيات المهمة الانتخابية وآليات احترام بنود العقد الشرفي المبرمج معنوبا بين المنتخب من جهة وناخبيه من جهة ثانية.

ثانيا: يرتبط العنصر الثالث بنوع من الخصوصية المحلية أملتته ظروف عديدة أهمها أن البرنامج أدرج عملية مكافحة الفقر ضمن ديمومة عمل الحكومة كمحور استراتيجي حاسم من أجل استفادة التلاحم الاجتماعي.

إننا سيدي الرئيس، إذ نثمن هذا المسعى فإننا نستسمح السيد رئيس الحكومة لنعرج على إبداء ملاحظة ترتبط بوضعية خاصة - قد لا تكون مناقشة هذا البرنامج مكانها المفضل - سيادة الرئيس، لقد تكالب على ولاية المدينة طوال السنوات العجاف السابقة الإرهاب الهجمي الأعمى، والفقر المدقع والجفاف الحاد وهي تعيش معاناة حقيقية ونحن نلتمس منكم تسجيل برنامج استعجالي خاص لتأهيلها ورفع الغبن عنها وإعادة الأمل إلى سكانها.

من جهة ثانية، فإن هذه الإصلاحات الكبرى التي تنتظركم والجهود التنموية التي من الضروري أن تقوموا بها مع

من شأنها أن تحد من نفاذ صبر سكان هذه المناطق المعروفين بصبرهم الكبير، وألفت انتباههم إلى أن هناك مؤشرات تنذر بالقلق تم تسجيلها ببلديات لبيض سيدي الشيخ والمنيعية وعين صالح والعبادلة.

سيدي رئيس الحكومة، أقترح وقصد تصحيح هذه الوضعية، إنشاء محافظة لتنمية مناطق الجنوب على غرار محافظة الأشغال الكبرى ومحافظة المدن الكبرى والمحافظة السامية للهضاب، بحيث تتكفل هذه الهيئة بتسيير هذا الصندوق وذلك بداية من تصميم المشاريع على أساس دراسة جادة ومتابعتها إلى حين إنجازها بمعية الإدارة المحلية.

إن إسناد مهمة تسيير هذا الصندوق إلى الوزارة المكلفة حاليا بالتعاون مع لجان تقنية ولجان ما بين الوزارة وبعض الولايات، أثبتت عدم قدرتها وعجزها. هذا، إلى جانب تحديد مسبق للأهداف وثقل دواليب أخذ القرار وعدم أخذ رأي المستفيدين بعين الاعتبار الشيء الذي يؤدي حتما إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة. والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس: شكرا للسيد محمد صديقي، وأحيل الكلمة إلى السيد امحمد فاضل.

السيد امحمد فاضل: بسم الله والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس المجلس المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة النواب المحترمين،
أسرة الإعلام المحترمة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

باديء ذي بدء، أقدم تعازينا لكل ولاية بالقطر مازال يسيل دمها، وولاية الشلف على وجه الخصوص، وشكرا لوزارة التضامن على تضامنها مع ضحايا مجزرة الصبحة

سكان الجنوب انعقاد مجالس حكومية عديدة بجانت 1993 وأدرار 1994 وبشار 1995 قصد تقييم ودراسة الحاجيات الخاصة بهذه المناطق، كما تم إقرار برامج عديدة خاصة، بغية امتصاص الفارق الكبير في نوعية الحياة بين الشمال والجنوب.

يمكن القول إن الطريقة التي سيرت بها الوسائل الممنوحة، بقيت بعيدة كل البعد عن الاستجابة، سواء من ناحية الأهداف التي سطرته الدولة أو من ناحية تطلعات سكان هذه المناطق.

علاوة على ذلك، فقد قررت الدولة استحداث صندوق خاص لتنمية مناطق الجنوب سنة 1997، واستقبل سكان الجنوب هذه المبادرة النبيلة بارتياح عميق، كما تولد لديهم أمل كبير. وللأسف، فإن الواقع اليومي المر يؤكد أن كل الجهود التي بذلتها الدولة لم تجسد ميدانيا، ومرة أخرى فإن سكان الجنوب لم يسجلوا إنجازات ملموسة من شأنها أن تساهم في تحسين مستواهم المعيشي. فلا يوجد هنا ما يبرر هذه الوضعية غير المرضية خاصة عندما نعلم إن جزءا كبيرا من هذه الاعتمادات حول لصالح نشاطات أخرى، مثل الطريق الوطني العابر للصحراء وتوسيع الاستفادة من هذه الصندوق إلى تسعين بلدية بولايات أخرى من الوطن غير مصنفة ضمن المناطق الجنوبية.

ماذا يمكن القول بخصوص هذه الوضعية التي هي موضوع انتقادات؟ إذ نجد أن الدولة قد بذلت جهودا محمودة من جهة في الوقت يشعر فيه سكان الجنوب بالأخص الشباب بالإحباط من جهة أخرى. إن الأمر لا يبعث على الاعتقاد أن هذه الوضعية تعود إلى سوء التسيير وإلى أخطاء في تثمين الحاجيات الحقيقية لهذه المناطق.

سيدي رئيس الحكومة، لقد أضحي من المستحيل القيام بمراجعة جذرية لطريقة استغلال الموارد والتسيير وكذا الأساليب المستعملة إلى يومنا هذا. قصد تحقيق نتائج

سيادة الرئيس المحترم، إن المنظومة التربوية عليلة تحتاج إلى علاج وكاشف دائما فطبيب علتها المعلم وأسد عرينها المعلم، المعلم والمعلم فقط.

"وإذ ساء المعلم لحظة بصيرة جاءت على يده البصائر حولا"

فلنعطي المعلم حقه ليعطي الأجيال حقها، نعطي حقه في كل شيء في تكوينه ببعده الحضاري الأصيل وفي تكوينه تكوينا علميا وتقنيا حديثا ومتطورا، وحقه في التكفل به اجتماعيا تكفلا كاملا شاملا يليق بمقام المربي فلنعطيه هذا الحق ليعطينا مجتمعا متحضرا وراقيا.

سئل باحث ياباني عن سر تفوق اليابان وازدهارها فأجاب ببساطة اهتمامنا بالمعلم والتعليم.

سيدي الرئيس،

إن التعليم مبادئ وقيم ومناهج وبرامج ووسائل وآليات. فيجب تأصيل الأولى وتحديث الأخرى بما يواكب العصر. قال الإمام الشافعي:

"شكوت إلى وكيع سوء حفظي فأرشدني إلى اجتناب المعاصي وقال لي إن العلم نور و نور الله لا يهد لعاصي:

فماذا ننتظر من مدرسة انتشرت فيها المخدرات وعم فيها فساد الأخلاق وأهينت فيها كرامة المعلم، فهل نجني من الشوك العنب؟! "

أيها الأخ المحترم، رئيس الحكومة، سيكون لحكومتمكم الفضل لو تشاركون بإصدار القانون الأساسي للمعلم فيرفع غبنه وينطلق عطاؤه.

سيادة الرئيس، إن جامعتنا عاجزة عن أداء الدور المنوط بها وما ذلك إلا نتيجة للمشاكل التي تتخبط فيها من نقص في الميزانية، والبيروقراطية في التسيير، ونقص

وبوقادير، كما أقف بكل إجلال وإكبار من هذا المنبر الحر لأقدم تحية للشعب الفلسطيني الأعزل، معزيا إياه في ضحايا المجزرة الأخيرة التي ذهب ضحيتها الأطفال والنساء على مرأى ومسمع منالعالم.

وبعد، فإن من الواجب أن نشكر الله، إذ حفظ لنا بلدنا من الانهيار طيلة هذه السنين الحمراء، وأن نسهر على سلامة هذا البلد وأن نؤدي الأمانة كاملة غير منقوصة، تجاه هذه الأمة التي ناضلت نضالا طويلا وشاقا من أجل أن نجتمع اليوم تحت قبة واحدة فنجعل مصلحتنا نصب أعيننا ولا نحيد عن ذلك.

سيادة رئيس الحكومة، إن الإسلام إسمنت وحدتنا وسياج أخوتنا وصاهر الفوارق بيننا وشعار ثورتنا التي بها افتككنا عزتنا ودخلنا التاريخ من بابه الواسع.

سيادة الرئيس، ألا يكون لهذا الأساس المتين دين العلم والوثام والحياة إلا إشارة خفيفة في حديثكم عن النشاط الديني؟ نرجو أن يكون لكم شرف التكفل بهذا الواجب العظيم.

أيها الأخ بن فليس رئيس الحكومة، كم تكونون عظماء يشار إليكم بالأصبع لو أخرجتم قانون تعميم استعمال اللغة العربية إلى النور وتكونون أعظم لو أرجعتم للعربية ضادها وحررتموها من ضررتها.

سيادة الرئيس، لاتنمية بلا أمن ولا إبداع بلا استقرار، ومن هنا فإننا في حركة مجتمع السلم، ندعوا دائما إلى ترقية الوثام المدني، لا يتأتى ذلك إلا بترقية حقوق الإنسان وبتطوير الحريات العامة والمحافظة عليها، سياسية كانت أو ميدانية أو جماعية أو فردية، واحترام حق المواطن في اختيار من يمثله، وقبل هذا تأمين حياة المواطن وصيانة الأخلاق والمحافظة على القيم والمبادئ والدين والشوايت ودفع عجلة العمل والتنمية برفع الأجور والحفاظ على القدرة الشرائية وتكريس العدالة الاجتماعية، هذا وإشراك المواطن في تحمل مسؤولية الوطن.

وكامل اعتنى بجميع القطاعات، فلا هو ديماغوجي ولا شعبي، لكنه يتماشى والعصرنة التي تسعى إلى الوصول إليها قريبا، إن شاء الله.

سيدي الرئيس، يتضمن تدخلتي ثلاثة محاور هي:

1 - الشغل:

في حياة كل إنسان يوجد ما هو هامشي وما هو جوهري وما هو مهم وما هو أهم، أما كرامة الإنسان - سيدي الرئيس - فهي الشيء الأهم والجوهري، وما أدراك ما كرامة الإنسان التي تصان بتوفر منصب شغل، وكلنا يعرف الإنعكاسات النفسية والآفات الاجتماعية التي تولدها البطالة مما يستدعي الإهتمام بهذا الملف وتصنيفه ضمن الأولويات.

2 - المنظومة الصحية:

كلنا يتمنى ويرجو أن تأتي الإصلاحات القادمة بحافز جديد ونوعية وجودة في هذا القطاع الحساس حتى نحقق رقي ونمو وازدهار هذا الشعب، لكننا نلاحظ - سيدي الرئيس - عدم التطبيق الصحيح والشرعي في الميدان مما يؤثر سلبا في الخدمة العامة التي ينبغي أن يقدمها المستشفى ونشير هنا إلى أن النصوص المتعلقة بالنشاط التكميلي داخل المستشفيات تم تطبيقها بشكل عكسي، إذ أصبح بعض الأطباء يجرون الفحوصات الأولية للمريض على حساب المستشفى، في حين يوجهون المرضى إلى العيادات الخاصة لإجراء العمليات، ولكم أن تقدروا، سيدي الرئيس، تأثير هذا العمل في آلاف المواطنين المعوزين والمحرومين.

3 - الفلاحة:

سيدي الرئيس، إن ولاية معسكر ذات طابع فلاحي، كما هو معروف لدى العام والخاص، وتزخر بأرض فلاحية خصبة لكنها غير مستغلة في مجملها بسبب مشكل المياه الذي يعود سببه أولا إلى انعدام الصيانة بكل قنوات سقي المساحات خاصة بدائرتي سيث والمحمدية، هذا من جهة، وصيانة السدود الموجودة في ولايتنا مثل

واضح ومخل في التأطيرين العلمي والإداري، ويكفي أن أضرب لكم مثلا بجامعة الشلف فنسبة التأطير بها لا تتعدى 50٪ من الأساتذة المؤهلين، وفي بعض الكليات أقل من هذه النسبة، والباقي هم عبارة عن أساتذة مؤقتين لا يتجاوز مستواهم العلمي شهادة الليسانس أو مهندس دولة أضف إلى ذلك نقص المرجع والكتاب الجامعي إذ لا تتجاوز ميزانية المكتبة بهذه الجامعة مثلا مليار سنتيم موجهة إلى أكثر من 11 ألف طالب، ولا يتجاوز عدد النسخ للعنوان الواحد خمسة نسخ موجهة إلى ألف طالب على الأقل بمعدل نسخة لكل 400 طالب، فهذا فيض من غيث بالنسبة إلى الجامعة.

سيادة الرئيس، ماذا ننتظر من جامعة هذا حالها؟ وأعيد وأقول كم ستحترمكم الأسرة الجامعية لو عجلتم بإنقاذ هذا القطاع وعلى رأسه القانون الأساسي للأستاذ والباحث الجامعي، سيادة رئيس....

الرئيس: أشكر السيد أمحمد فاضل، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الله محمد.

السيد عبد الله محمد: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني، سيدي رئيس الحكومة المحترم، أيتها السيدات، والسادة الوزراء، السلام عليكم.

أود في البداية أن أشكر مواطني ولاية معسكر بصفة عامة، ومواطني دائرتي سيث والمحمدية بصفة خاصة.

يطيب لي ويسعدني أن أناقش هذا البرنامج في هذه الجلسة الأولى من العهدة الثانية في ظل التعددية السياسية.

سيدي الرئيس،

إن هذا البرنامج ودون مجاملة أو مزيدة شامل وطموح

بادئ ذي بدء أتوجه بشكري الخالص إلى سكان ولاية سطيف الذين زكوا قائمتنا خلال الانتخابات الماضية، وأطلب من الله سبحانه وتعالى أن نكون جميعا عند حسن ظنهم، ووطن كافة المواطنين.

سيدي الرئيس، من البديهي، ونحن موجودون حاليا تحت سقف واحد يمثل مرفقا عاما يملكه الشعب الجزائري، أن نكون رغم اختلاف إنتماءاتنا السياسية مجبرين على خدمة الصالح العام لفائدة البلاد والعباد.

سيدي الرئيس، إن البرنامج محل المناقشة جاء بمشاريع في مختلف الميادين غير أن تجسيده متوقف على شرط إن تحقق تحقق ما جاء في البرنامج ويتعلق بوسائل التنفيذ التي نطلب من الله تمكينكم منها للقضاء على معاناة المواطن.

سيادة الرئيس، تتعلق النقاط التي أود التدخل بخصوصها بما يأتي:

1 - العدالة:

سيادة الرئيس،

حسب التجربة الميدانية يجب الإسراع في إعداد القانون الأساسي للقاضي الذي من خلاله يستقر، ومن ثم ستتحسن ظروفه الاجتماعية ليقدم بالمقابل عملا جيدا ذا فعالية.

سيادة الرئيس،

إن الإستقلالية متوفرة لكن يبقى الأمر متوقفا على ضمير القاضي، كما يوجد نقص في عدد القضاة مقارنة بما يعرض من ملفات للتقاضي أمام كل فرع.

2- المنظومة التربوية:

من المنطقي أن نتعلم لغة غيرنا على ألا يتم ذلك على حساب الثوابت الوطنية، وذلك يجب لتحقيق استشارة أهل الاختصاص من القاعدة إلى القمة.

سد فرقوق بالمحمدية من جهة ثانية، فنحن نطالب -سيادة رئيس الحكومة- بنزع الأوحال وصيانة السد الصغير بدائرة سيف، أما سد وزرت فإنه يعرف تسربا معتبرا للمياه لم يعرف مصدره إلى حد الآن، وعليه نطالب سيادة رئيس الحكومة بإنقاذ هذا السد واستغلاله لفائدة سهل أغريس.

سيدي الرئيس الحكومة، إذا أخذتم هذه المطالب المتعلقة بصيانة السدود المذكورة أعلاه بعين الاعتبار فإن ذلك سيؤدي إلى نتيجتين سيكون لهما دون شك أثر إيجابي في التنمية والاقتصاد المحليين والوطنيين، تتعلق الأولى بالحفاظ على المياه الجوفية والثانية بالمرود الفلاحي بمختلف أنواعه وكل ذلك من أجل إعادة ولاية معسكر إلى عهد مضى، حيث كانت -ياسيادة الرئيس- تصدر الحوامض بدائرة المحمدية، والبصل والزيتون بسيف، ومنتوج الكروم بمعسكر وأغريس، وأنواع أخرى من الخضر والفواكه.

وفي الأخير بحوزتي سيادة الرئيس ثلاثة اقتراحات:

- 1 - الإسراع في إنطلاق الأشغال بسد وادي الأبطال وسد المالح بالمحمدية،
 - 2 - تجسيد فكرة القطب الفلاحي بمعسكر قصد كسب المستثمرين في المجال الفلاحي،
 - 3 - توسيع الحكومة مطار أغريس.
- أتمنى التوفيق لسيادة رئيس الحكومة في مهامه. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: أشكر السيد عبد الله محمد، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد السلام مصباح.

السيد عبد السلام مصباح: بعد بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

زملائي الأعزاء،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، أما بعد.

التنفيذي الذي جاء بعد هذا القانون وهو الذي ضبط متابعة أو مراقبة إدارية من قبل المصالح المعنية حتى لا يحيد المستفيد عن المهمة أو الغرض من الاستفادة. ونلاحظ اليوم سيادة الرئيس أن المستفيدين الحاليين أهملوا الأراضي وأصبحوا يؤجرونها، ورغم ذلك ندعمهم، فمادام هناك دعم من المال العام لا بد من وجود رقابة، هذا ويجب ألا نفرط في القطاع الخاص الذي يسد حاليا نقصا كبيرا في هذا الميدان.

6 - الشغل: هناك نقطة حساسة لا بد...

الرئيس: أشكر السيد مصباح عبد السلام، أحيل الكلمة إلى السيد عبد المالك صنجل. وبه نكون قد أنهينا قائمة المتدخلين.

السيد عبد المالك صنجل: شكرا سيدي الرئيس، سيدي الرئيس، أود أن أستفيد من دقيقة إضافية -حفظك الله- فقد قطعت مسافة 1300 كلم وانشغالات المواطنين كثيرة إذ تلقيت مكالمات هاتفية من كل سكان ولاية أدرار لم أستطع غريلتها وحاولت أن أختصر مداخلتني لكنني فشلت فأرجو إن سمحتم منحي دقيقة إضافية.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم، السيدات والسادة الوزراء، زميلاتي، زملائي النواب، أحييكم بتحية الإسلام والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا يفوتني أن أشكر سكان ولاية أدرار خاصة سكان توات والقرارة وتديكلت على تزكية قائمة حزب جبهة التحرير الوطني وعلى الثقة التي وضعوها في شخصي، وسأكون -إن شاء الله- عند حسن ظن جميع سكان هذه الولاية الطيبة.

كما يجب تحسين أجور المعلمين في مختلف الأطوار باعتبارهم صانعي الأجيال مع الإسراع في إعداد القانون الأساسي الخاص بهم.

3 - الصحة:

سيادة الرئيس،

نلاحظ في الوقت الراهن نقصا في الهياكل والأجهزة والأطباء الأخصائيين، إذ يجب تحسين الظروف الاجتماعية لعمال القطاع بمختلف فئاتهم حتى نعطي حافزا لبذل جهود معتبرة خدمة للمواطن والوطن.

4 - السكن:

يجب إعادة النظر في طريقة التوزيع التي أصبحت تشكل عائقا كبيرا، وتشجيع عملية البيع عن طريق الإيجار والسكن التساهمي، وإعادة النظر في بدل الإيجار للسكن الاجتماعي أي الكراء، فهناك -سيادة الرئيس- مواطنون معوزون معدومو الدخل وهناك من هم متوسطو الدخل، وعليه يجب أن تدعمهم الدولة.

كما يجب التكفل بالتجمعات السكنية من حيث توفير المرافق الضرورية للحياة من ماء وكهرباء وطرق وغيرها، فقد بنيت بطرق مختلفة كون هذه التجمعات فرضتها ظروف حتمية وأصبحت واقعا لا مفر منه مع العلم أنها منتشرة عبر كامل التراب الوطني.

هذا ويجب إيلاء العناية اللازمة للبلديات التي أصبحت دوائر بعد التقسيم الإداري غير أن شوارعها ما تزال عبارة عن تربة، وعلى سبيل المثال في ولاية سطيف أغلب شوارع دائرة بئر العرش عبارة عن تربة مما جعل المواطن يتساءل عن دور الإدارة في أداء مهامها.

5 - الفلاحة:

يعد هذا القطاع العمود الفقري وبه نحقق الاكتفاء الذاتي وقد مر بعدة مراحل، التسيير الذاتي والثورة الزراعية وإعادة الهيكلة عن طريق المستثمرات بموجب قانون 87-19 لكن، سيادة الرئيس، وقد أهمل المرسوم

- الاعتناء بالمدرسة القرآنية التي تعتبر رافدا من روافد المنظومة التربوية، ألم تكن بالأمس الحصن الحصين لهذا الوطن الغالي؟ فلولا القرآن لما برز الأمير عبد القادر ولا الشيخ عبد الحميد بن باديس ولا الشيخ بوعمامة ولا هوارى بومدين -رحمهم الله جميعا- وأسكنهم فسيح جنانه- وعليه أقترح إدراج مادة حفظ القرآن ضمن البرنامج المدرسي،
- تعميم تدريس التربية الإسلامية في الطور الأول لأنها اللقاح الأول للطفل لحمايته من المؤثرات والإغراءات التي تجره لما لا يحمد عقباه.

الفلاحة:

سيدي الرئيس،

يختلف المناخ في بلادنا باختلاف المناطق وتتميز كل منطقة عن الأخرى بخصوصية إنتاجها الفلاحي ويجب مراعاة هذه الخصوصيات وفق احتياجات كل منطقة على حدة من دعم مالي وعتاد فلاحي.

كما يجب تدعيم الفقارة في الجنوب وتطويرها وتشجيعها لأنها العمود الفقري لوجود السكان في منطقة وادي قورارة تدكلت.

الطرق:

سيدي الرئيس،

إن سكان ولاية أدرار يطالبون بإنجاز طريق معبد يربط ولاية أدرار بولاية البيض لما له من إيجابيات من الناحية التنموية وتقليص المسافة بين أدرار والجزائر ووهران بنحو 450 كلم.

التقسيم الإقليمي:

سيدي الرئيس،

إن سكان دائرة تيميمون المجاهدة يطالبون بتحويلها في إطار التقسيم الإقليمي إلى ولاية فهي تتوفر على كل المقاييس والمعايير من دائرة قديمة وتاريخية وسياحة ذات شهرة عالمية انبثقت عنها عشر بلديات وأربع دوائر، وموقع استراتيجي يربط ولايات عديدة كأدرار وبشار

بادئ ذي بدء أهني السيد رئيس الحكومة وطاقمه باسمي الخاص ونيابة عن سكان ولاية أدرار على الثقة التي وضعت فيهم، كما نشجع ونؤيد وندعم هذه الحكومة وأعتقد شخصا أن إرادة الخير والكفاءة وكل ما يرشح الرجال لتولي المسؤوليات متوفرة فيهم والحمد لله ونهني الحكومة على تقديم برنامجها الذي نعتقد أنها أعدته بعد تفسير موضوعي لأوضاع البلاد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

إن هذا البرنامج يبعث حقا على التفاؤل ويشمل أغلب انشغالات المجتمع التي نجد الإجابة عنها في مشروع هذا البرنامج.

العدالة:

سيدي الرئيس،

تعد العدالة أهم مؤسسة في الدولة الجزائرية والكل يصبو نحو بلوغ أهداف الدولة لصالح الجميع ونشرها بين الجميع، فالقانون يعلو ولايعلى عليه، هذا ويجب متابعة أولئك الذين استقر في نفوسهم سرطان الرشوة وظلموا سنوات طوال وهم في منأى عن المراقبة والمحاسبة، يتفننون في إصدار الأحكام والقرارات باسم الشعب الجزائري، فذلوا بها الناس وداسوا بها على القانون الذي هو عماد الحق في دولة العدالة، فالعدالة بمفهومها المطلق ترجمة لشعار دولة الحق، والعدالة والقانون تأكيد على أن الحكم الراشد يبدأ من هنا، نتمنى أن يسود الجزائر سلطان القانون لا غير.

المنظومة التربوية:

سيدي الرئيس،

يجب اعتماد ما يأتي:

- تبني سياسة واضحة للتكفل بالجانبين المادي والاجتماعي للمربين،
- العمل على تخفيف الاكتظاظ في الأقسام وفتح مناصب جديدة،
- تشجيع تدريس اللغات الأجنبية على أن تبقى اللغة العربية اللغة الوطنية والرسمية ولغة الإدارة والتعليم،

الكهربائي بسبب الموزع الذي لا يكفي لتشغيل المكيفات الهوائية والآلات المنزلية عامة، رغم أنهم يدفعون أثمانا باهظة لشركة "سونلغاز" دون أن تتكفل بمشاكلهم. وعليه، نحن نطالب بالإسراع في حل المشكل لأن لهيب الحرارة لا يرحم، فقد ترتفع في بعض الأحيان إلى 55 درجة في الظل، إنه مثلث الموت.

الإدارة:

سيدي الرئيس،

ينبغي إعادة الاعتبار للمنتخب في وزارتك وتكريس السيادة الشعبية من خلال إعلاء اختيار المنتخبين على إختيار الموظفين.

الصحة:

سيدي الرئيس،

حان الوقت من أجل صحة فعالة رد الاعتبار لقطاع الصحة العمومية، كما أسجل نقصا في هذا الأخير على مستوى ولاية أدرار خاصة القطاع الصحي بتيميمون وكذا نقصا في الأطباء الإخصائيين وقدم المعدات والأجهزة ونقصا في الأسرة، أما في مجال التسيير الإداري فنحن نطالب بتحسين الرقابة.

الرياضة:

سيدي الرئيس،

يجب تدعيم الرياضة في الجنوب بإنشاء هياكل لهذا القطاع وتدعيم الجمعيات الرياضية عامة وكرة القدم بصفة خاصة لأن مصاريف النقل مكلفة.

النقل:

نطالب للتخفيف من غلاء الميعشة في الجنوب بتعويض النقل، خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية ومواد البناء والمواد الصيدلانية.

منطقة القبائل:

سيدي الرئيس،

يجب أن تتظافر جهود الجميع للوصول إلى حل نهائي

وغرداية، وعدد سكانها يفوق 120 ألف نسمة، كما تبعد عن مقر الولاية بحوالي 220 كلم.

الجانب الاجتماعي:

سيدي الرئيس،

إلى متى يبقى المعوق والمحروم والفقير محتارين في أمرهم؟! وعليه أطلب إدراج هذه الفئة ضمن الشبكة الاجتماعية كأولوية، وبناء مراكز تتكفل بالمعوقين على مستوى تيميمون ورقان حيث يتوفر المؤطرون الأكفاء وهم ينتظرون العناية.

ذوي الحقوق:

سيدي الرئيس،

نرجو أن تولوا عناية لفئة المجاهدين وأبناء الشهداء الذين قدموا النفس والنفيس فداء لهذا الوطن.

سيدي الرئيس،

لا بد من الحسم والحزم بخصوص فكرة توسيع القرض المصغر وتسهيل الإجراءات البنكية في إطار تشغيل الشباب أما خريجي الجامعات فأغلبهم لا يجد منصب شغل، ناهيك عن السكن. وعليه، يجب أن نتضامن مع خريجي الجامعات إما بتوفير منصب شغل أو بمنحهم قرضا دون فائدة حتى يتمكنوا من الاستثمار.

الكهرباء:

سيدي الرئيس،

يجب مراعاة تسعيرة الكهرباء بالجنوب خاصة خلال الأشهر الثلاث: جوان وجويلية وأوت، إذ يعود سبب كثير من الوفيات إلى ارتفاع درجة الحرارة، فارحموا الأطفال الصغار والشيوخ والمصابين بالأمراض المزمنة.

أقترح أن تتكفل الدولة في الأشهر الثلاث بدفع نسبة 50٪ من المبلغ الإجمالي للاستهلاك، فالدعم المقدر من قبل الدولة بمبلغ 470 دج لا يكفي، كما لا يفوتني أن أبلغ انشغالات سكان قصر الحاج بأوقرت وحيحا بأولاد عيسى الذين يشكون منذ سنوات عديدة ضعف التيار

الملاحظات التي أثاروها والتي تتعلق بجملة القضايا التي شملها البرنامج، وتجلي ذلك من خلال التمسك بانشغالات المواطنين والتعبير الصادق عن تطلعات الشرائح الواسعة في المجتمع وقد ساد الجلسات إلتزام جاد بأخلاقيات الحوار، وعكس الجو العام اختلاف وجهات النظر وتباين الآراء في إطار ديمقراطي نزيه. وكان المسعى من كل ما قدم الرغبة الملحة بإيجاد الحلول المناسبة والسريعة للمشاكل التي تواجه بلدنا وكذا الحرص الشديد على مصالح الأمة ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتمنى مواصلة هذا المنهج الذي ساد أشغال المجلس طيلة أربعة أيام، وأذكر بحصيلة مختصرة لمجريات مناقشة مشروع برنامج الحكومة وتتمثل فيما يأتي:

- عدد المسجلين 236.
- عدد المتدخلين 223.
- عدد المداخلات المكتوبة 14.

وإن ما قدم خلال أشغال المجلس من نقاش وملاحظات واقتراحات وانتقادات معروض على السيد رئيس الحكومة وطاقمه الذي يتولى الرد على مختلف القضايا والانشغالات والتساؤلات ويقدم التوضيحات اللازمة يوم السبت القادم - بإذن الله - في الساعة الثانية والنصف بعد الزوال، ونشرع من ثم في التصويت على البرنامج. يرجى العلم والالتزام، شكرا والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية

عشرة والدقيقة الخامسة ليلا.

لهذه الأزمة عن طريق الحوار وحرصنا الشديد على حماية الجزائر من كل ما من شأنه أن يزرع التفرقة والشقاق.

نتمنى أن يستتب الأمن وتعود الطمأنينة إلى النفوس ومهما بلغت المزايدات فهذه المنطقة منا وهي جزء...

الرئيس: شكرا، بارك الله فيك، أشكر السيد عبد المالك صنجل.

أنا لا أعرف ماذا يمكنك أن تقول خلال السنوات الخمس المقبلة لقد قلت كل شيء في الجلسة الأولى.

أعلم السيدات والسادة أن السادة النواب الذين أخذوا الكلمة في هذه الجلسة الليلية ستبث مداخلاتهم غدا إن شاء الله.

أي يوم الخميس في الساعة الحادية عشرة.

السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الرؤساء،
السيدات والسادة الوزراء،
السادة النواب.

يطيب لي قبل ختام جلسات النقاش العام في هذه الليلة المباركة أن أتوجه بجزيل الشكر، إلى السيد رئيس الحكومة وطاقمه على إهتمامه ومتابعته للتدخلات طيلة فترة أشغال المجلس، كما أتقدم بالشكر إلى السيدات والسادة النواب على ما بذلوه من جهد في قراءة مشروع برنامج الحكومة والعناية التي أولوها في مناقشته وكذا

تدخل كتابي

الكهرباء بكثرة وهي لا تصل بالتيار الكافي، مما أدى إلى اتلاف العديد من الأجهزة إضافة إلى الانقطاعات غير المعلن عنها مسبقا وكذلك مضخات الآبار الفلاحية مما أدى في أغلب الأحيان إلى عدم سقي الفلاحين نخيلهم وخاصة في هذا الفصل.

- النظافة:

في إطار حماية صحة المواطنين من الأمراض المتنقلة نقترح تدعيم البلديات بميزانيات خاصة، وخاصة في فصل الصيف. كما نقترح إنشاء مزابل عمومية بالبلديات لفائدة الشباب لاسترجاع المواد المستعملة.

كما أن جل البلديات داخل الوطن لا تتوفر على مذابح عمومية، وأن وجودها يسهل مراقبة اللحوم.

- الأرشيف:

في خلال هذه السنوات ونتيجة العمليات التخريبية التي أدت إلى إتلاف العديد من وثائق الأرشيف وكذا سجلات الحالة المدنية وكذلك نقص العناية من طرف الإدارات بالأرشيف وإن وجد لايسند إلى أكفاء أو محلات تخزين ملائمة يجب التفكير بسرعة في الأمر للحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه، وخاصة من الإدارات الموجودة قبل 1962 لأنه ذاكرة الأمة وتاريخ حافل بالبطولات.

- المجاهدون:

إذا كنا بالأمس القريب نحتفل بالذكرى 40 للاستقلال فكيف يحق لنا أن نسمع بملفات لم تصف إلى حد الآن رغم أن الوزارة الوصية لديها شبكة للإعلام الآلي لوضع حد للعديد من التلاعبات التي شوهدت صورة الأبطال الذين ضحوا بالنفس والنفس.

السيد علي الصايم: سيدي معالي رئيس الحكومة،

بعد أداء واجب التحية والاحترام لكم وللطاقم الحكومي المرافق لكم ونهنئكم على تجديد الثقة في شخصكم من قبل السيد فخامة رئيس الجمهورية.

سيدي،

بعد تصفحنا للبرنامج المعروف على مجلسنا الموقر لإثراءه فإني ابدي بعض الملاحظات الآتية:

- الفلاحة:

حتى يتسنى امتصاص البطالة يجب الإسراع في إنشاء محيطات فلاحية في منطقة وادي ريغ وذلك لتوفر عنصر المياه.

كلف مشروعنا وادي ريغ والدعم الفلاحي أموالا باهظة، ونظرا إلى عدم إنهاء هذا المشروع في التسيير والصيانة أصبح عرضة للتخريب من طرف بعض الفلاحين.

رغم إنجاز مشروع وادي ريغ فإنه غير منظم مما أدى ببعض الفلاحين إلى سقي أكثر من 5000 نخلة بالمياه المستعملة نطلب التدخل العاجل للقضاء على هذه الظاهرة.

- البيوض:

نظرا إلى الحركة التي استغلها التجار في نقل الجبار من منطقة إلى أخرى يجب التفكير بجدية للحد من الظاهرة ويقوانين ردعية لحماية النخيل من هذا المرض.

- المياه:

إن كثرة المياه غير الصالحة للشرب تتطلب برنامجا للتحلية لظهور أمراض عديدة بالمنطقة.

- الكهرباء:

ففي فصل الصيف حيث يحتاج المواطن استعمال

- الإدارة:

إن إصلاح الإدارة من أهم الأشياء لإعادة الثقة أكثر وخاصة سلك العدالة والجماعات المحلية في إدارة البلدية، فإنني أقترح العناية اللازمة بالحالة المدنية وأعوانها، وخاصة ضابط الحالة المدنية، بقانون خاص، لأنها المرآة الحقيقية للدولة، ولأن أغلب معاناة المواطنين من إدارة البلدية.

- الخدمة الوطنية والصحة:

ونظرا إلى الأهداف النبيلة التي أنشئت لأجلها الخدمة الوطنية وهي خدمة الوطن ونظرا إلى إنعدام المستشفيات للأطباء الاختصاصيين وخاصة في الجنوب والمناطق الريفية، أقترح، أداء هذه الفئة وغيرها الخدمة الوطنية، تخفيض المدة إلى القدر الممكن لتشجيع الشباب وإفادة المناطق المحرومة من خبراتهم بدلا من تهريبهم وهجرتهم إلى الخارج.

- السكن:

نسجل المعاناة اليومية لمواطن الجنوب نتيجة بناء المساكن بمواد غير محلية وبأنماط لا تناسب المنطقة، نقترح إعداد دراسات تقنية لتشجيع البناء بالمواد المحلية.

- التسويق:

إن ثاني مادة تسوق بعد البترول هي التمور ولكنها فقدت مكانتها في الأسواق وخاصة دقلة نور بسبب الغش وأصبحت تسوق باسم دول أخرى أو بتغليف مستعار، رجائي التفكير وخاصة نحن مقبلون على سياسة اقتصاد السوق لحماية وإعادة مكانة دقلة نور كما كانت أو أكثر.

- الغاز:

يجب الإسراع في إدخال الغاز الطبيعي وخاصة إلى المدن الصحراوية التي يمر عليها الأنبوب ببعض الكيلومترات كالمغير وجامعة بولاية الوادي.

- التقسيم الإداري:

إن الأزمة متعددة وما زادها تعقيدا سلبات التقسيم الإداري 1984، الذي اثر سلبا في التنمية وسبب بيروقراطية كبيرة، أقترح في التقسيم الذي تنوون القيام به ولاية لوادي ريغ عاصمتها توفرت أو المغير وكذلك ترقية قرية انسيغة إلى بلدية لأنها تتوفر على عناصر بلدية.

- التوظيف العمومي:

عند إعادة النظر في قانون التوظيف العمومي أقترح نوعا من العدالة أو إعادة النظر في منحة المنطقة داخل نفس الولاية والتي هي غير موحدة، وكذلك أجور عمال البلديات تكون مضمونة من خزينة الدولة لارتبط بعجز أو سوء تسيير ميزانية البلديات.

- التربية:

إن من أهم المشاكل التي يعاني منها الطور الأول وهم العمال التابعون إلى وصاية البلديات والمدير التابع إلى وزارة التربية، مما أدى إلى إحداث نوع من الفوضى وعدم الاستقرار، أقترح تحويل العمال إلى قطاع التربية حتى يسهل التحكم وإعطاء مردود أكبر وتخفيف أعباء عديدة على البلديات.

دمت سيدي في خدمة الصالح العام وأعانكم الله على أداء هذه المهمة التي نتقاسمها جميعا.